



# الآفاق الاقتصادية في دولة قطر 2012-2011



الأمانة العامة للتخطيط التنموي

# الآفاق الاقتصادية في دولة قطر 2012 – 2011



الأمارة العامة للتخطيط التنموي  
General Secretariat for Development Planning

حقوق النسخ محفوظة للأمانة العامة للتخطيط التنموي في دولة قطر  
تاريخ النشر 2011  
الأمانة العامة للتخطيط التنموي في دولة قطر  
برج الدوحة  
صندوق البريد 1855  
الدوحة قطر  
www.gsdp.gov.qa

يمكن نسخ محتوى هذه النشرة مجاناً لأغراض غير تجارية شريطة الإشارة إلى أصحاب حقوق النشر

تنويه: إن الآراء الواردة في هذه النشرة تعبر عن التقييم المهني لكادر الأمانة العامة للتخطيط التنموي. وهي لا تمثل بالضرورة وجهة النظر الرسمية للأمانة أو لدولة قطر. وعلى الرغم من كل الجهود الم بذولة لتوخي الدقة في جميع البيانات والمعلومات فإن الأمانة العامة لا تتحمل أية مسؤولية عن الأخطاء في المصادر أو في نقلها. كما ينبغي التنويه إلى أن البيانات الواردة في النشرة تعود إلى ما قبل ١ أكتوبر ٢٠١١.

## تقديم

ولم يكن لهذه النشرة أن ترى النور لولا التعاون الوثيق من جانب الهيئات الأخرى. وأغتتم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى جهاز الإحصاء القطري الذي قدم لنا المشورة في كل ما يتعلق بالبيانات وزودنا بالإطار الخاص بالمؤشر الجديد لأسعار المنتج، وإلى مصرف قطر المركزي، وقطر للبترول، ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الأعمال والتجارة لمشاطرتنا المعلومات وتجاوبهم السريع مع استفسارات الأمانة العامة للتخطيط التنموي.

وأخيراً أود أن أشكر سعادة الدكتور إبراهيم إبراهيم على اهتمامه الشخصي وتشجيعه أثناء إعداد هذه النشرة.

د. صالح النابت

الأمين العام

الأمانة العامة للتخطيط التنموي

إنه لمن دواعي سروري أن أقدم نشرة الآفاق الاقتصادية في دولة قطر 2011-2012. فهي المرة الأولى التي تصدر فيها الأمانة العامة للتخطيط التنموي تحليلاً معمقاً لأداء الاقتصاد القطري واستشرافاً له. وسوف تحظى مواد هذه النشرة باهتمام جميع فعاليات القطاعين الخاص والعام الراغبين في معرفة ما يميز الاقتصاد القطري، والاتجاهات المحتملة في المستقبل، والمخاطر التي يمكن أن تؤثر على الاتجاهات المتوقعة. إن تطلع دولة قطر لتحقيق الأهداف المرسومة في استراتيجية التنمية الوطنية (2011-2016) يتوقف على قدرتها على اتباع نهج اقتصادي مرن.

تتوقع الأمانة العامة للتخطيط التنموي أن النمو الاقتصادي الثنائي الرقم الذي حصل عام 2010 سيتبعه نمو معتدل عام 2011 حيث سيتناقص تدريجياً زخم قطاع الهيدروكربون. وتتوقع هذه النشرة أن تستمر الفوائد القوية في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وأنه سيتم احتواء معدل التضخم. لكن النشرة تشير إلى المخاطر الموجودة في الاقتصاد العالمي والتي قد تقلص الفوائد المشار إليها وتحد من توفر التمويل الخاص للمشاريع

لقد قامت إدارة التنمية الاقتصادية في الأمانة العامة للتخطيط التنموي بإعداد مواد النشرة، وأود في هذه المناسبة أن أشكر جميع زملائي في الأمانة العامة على ما قدموه من مساهمات. وأخص بالذكر زملائي في إدارة التنمية المؤسسية والتنمية الاجتماعية.

## شكر وتقدير

وساهم في تيسير إعداد هذه النشرة وإصدارها الزملاء في إدارة الخدمات المشتركة برئاسة السيد حمد راشد العذبة، ووحدة العلاقات العامة والاتصالات برئاسة أسماء نصر الله ميرزا. في حين دقق جوناثان أسبن النسخة المعدة للطباعة وصممها. وقام السيد سليم بيطار بالتدقيق اللغوي للنسخة العربية من هذه النشرة.

ترأس فريق عمل هذه النشرة الدكتور فراتك هاريغان مدير إدارة التنمية الاقتصادية. وساهم في العمل معه كل من الدكتور عيسى إبراهيم، وسيلفي معلوف، ويوجين ماكيد، وحبيب ميلوالا، والدكتور أسامة نجوم، فيديليز ساديكون وعلي سليمان. كما قدم الدعم البحثي والإداري كل من عبد الهادي الشاوي، ومنى دهنيم، وموزة الجسمي، وهيا السميطي، وجميلة حمد، وسعيدة المهدي وزينب عبد الرحمن. وقام علي سليمان بتنسيق إعداد النشرة.

## المحتويات

### تقديم i

### نقاط بارزة 1

### الجزء الأول: الأداء الاقتصادي في العامين 2011 – 2012 5

- 5 الروابط مع الاقتصاد العالمي
- 6 تجميع التوقعات: منظور "الإجماع" لدولة قطر
- 9 تطورات عام 2011
- 12 آفاق العامين 2011-2012
- 15 أثر انخفاض أسعار النفط: سيناريو بديل
- 16 التطورات العالمية
- 19 الآفاق الاقتصادية العالمية:
- 20 توقعات أسواق الطاقة والسلع الأساسية
- 24 الملحق: فرضيات الإطار ومصادر البيانات

### الجزء الثاني – الأداء الاقتصادي عامي 2009 و2010 27

- 27 نمو الناتج المحلي الإجمالي
- 27 مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي ونموه
- 30 الأسعار
- 31 أسواق الأصول: الأسهم والعقارات
- 32 معدلات الفائدة والعرض النقدي والائتمان
- 35 حسابات المالية العامة
- 36 الميزان التجاري، الصادرات والمستوردات
- 38 شروط التبادل التجاري وسعر الصرف الحقيقي الفعّال

## الإطارات

- الإطار 1-1: مجموعة التوقعات الاقتصادية 6
- الإطار 2-1: نواقص مقياس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة قطر 9
- الإطار 3-1: أهم التطورات والأحداث الاقتصادية في دولة قطر عام 2011 11
- الإطار 4-1: تجميع ناتج قطاع الهيدروكربون 12
- الإطار 5-1: معالجة أسعار النفط والغاز 13
- الإطار 6-1: الأثر الاقتصادي لنهائيات كأس العالم لكرة القدم 2022 14
- الإطار 7-1: التطورات الاقتصادية العالمية عام 2011 17
- الإطار 8-1: الانحياز الناتج عن التفاؤل وأخطاء توقعات النمو 20
- الإطار 1-2: تغير شروط التبادل التجاري وحركة الدخل المحلي في دولة قطر 28
- الإطار 2-2: الاستثمار في البنية التحتية 29
- الإطار 3-2: تنويع الاقتصاد 30
- الإطار 4-2: مؤشر أسعار المنتج 32
- الإطار 5-2: مؤشر البورصة القطرية 33
- الإطار 6-2: السياسة النقدية ومعدلات الفائدة (2008-2009) 34
- الإطار 7-2: التطورات النقدية والمالية والمؤسساتية (2010) 37
- الإطار 8-2: الداء الهولندي 38

## الجدوال

- الجدول 1-1: مجموعة التوقعات الاقتصادية لدولة قطر، 2011 و 2012 7
- الجدول 2-1: التوقعات الخاصة بدولة قطر 12
- الجدول 1-2: مؤشرات أداء المصارف - جودة الأصول (%) 34
- الجدول 2-2: مؤشرات أداء المصارف - كفاية رأس المال (%) 34

## الأشكال

- الشكل 1-1: سلة أسعار المنتجات الهيدروكربونية والدخل الاسمي في دولة قطر 5
- الشكل 2-1: سكان قطر 6
- الشكل 3-1: التقديرات التوافقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي (%) 7
- الشكل 4-1: التقديرات التوافقية لتضخم سعر المستهلك (%) 8
- الشكل 5-1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي: قطاع الهيدروكربون وقطاع غير الهيدروكربون (تغير سنوي، %) 9
- الشكل 6-1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لقطاع غير الهيدروكربون (تغير سنوي، %) 9
- الشكل 7-1: مؤشر أسعار المنتج 10
- الشكل 8-1: معدل التضخم الشهري العام والأساسي (تغير سنوي، %) 10
- الشكل 9-1: معدل التضخم الشهري (تغير سنوي، %) 11
- الشكل 10-1: نمو الودائع الخاصة في المصارف التجارية (مقارنة على أساس سنوي، %) 12
- الشكل 11-1: الميزان المالي وميزان الحساب الجاري (سيناريوهات مختلفة لأسعار النفط في عام 2012) 16
- الشكل 12-1: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2007=100) 16
- الشكل 13-1: ميزان الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) 18
- الشكل 14-1: التوقعات العالمية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) 19
- الشكل 15-1: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) 19
- الشكل 16-1: متوسط الأسعار الفورية الأسبوعية للبرميل الواحد من النفط الخام بالدولار 20
- الشكل 17-1: العرض والطلب العالميان على النفط الخام والوقود السائل (مليون برميل يومياً) 21
- الشكل 18-1: متوسط سعر النفط الخام (دولار/برميل) 21
- الشكل 19-1: متوسط الأسعار الشهرية للنفط الخام: المعجلة مقابل الأجلة 21
- الشكل 20-1: مؤشر أسعار الغاز الطبيعي (2005=100) 22
- الشكل 21-1: نسب الأسعار الفورية: النفط الخام والغاز 22
- الشكل 22-1: المؤشر الشهري لأسعار السلع الأساسية (2005=100) 22
- الشكل 23-1: مؤشر أسعار السلع الأساسية غير النفطية (2005=100) 23
- الشكل 2-2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي (%) 27
- الشكل 2-2: حجم إنتاج القطاع الهيدروكربوني (مؤشرات، 2007=100) 27
- الشكل 3-2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي: قطاع الهيدروكربون وغير الهيدروكربون (%) 28
- الشكل 4-2: نمو الناتج المحلي الحقيقي: قطاع الهيدروكربون وغير الهيدروكربون (%) 28
- الشكل 5-2: نمو قطاع البناء (%) 28
- الشكل 6-2: تركيبة الناتج: الحصص من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) 29
- الشكل 7-2: نمو قطاع التصنيع (%) 29
- الشكل 8-2: نمو قطاع الخدمات (%) 29
- الإنفاق الاستثماري (مليار دولار) 29
- الشكل 9-2: ارتباط تغيرات الناتج (مؤشر) 30
- الشكل 10-2: التضخم العام والأساسي (%) 30
- الشكل 11-2: تغيرات أسعار المنتج ومكوناته (%) 31
- الشكل 12-2: بعض مؤشرات أسعار أسهم مجلس التعاون الخليجي (التغير على أساس سنوي، %) 31
- الشكل 13-2: مؤشر البورصة القطرية مقابل S&P Global 100 (التغير على أساس سنوي، %) 31



- الشكل 2-14: أسعار الإيجارات العقارية (ريال قطري لكل متر مربع شهرياً)، الدوحة 32  
مؤشر أسعار المنتج: عوامل تثقيل مجموعات الصناعة (%) 32
- الشكل 2-15: معدلات الفائدة في السياسات (% في السنة) 33
- الشكل 2-16: نمو ائتمان المصارف التجارية المقدم إلى القطاع الخاص (على أساس سنوي، %) 33  
حجم السوق في نهاية العام (% من الناتج المحلي الإجمالي) 33
- الشكل 2-17: الميزان المالي العام 35
- الشكل 2-18: نمو الإنفاق الحكومي (%) 35
- الشكل 2-19: تركيبة الإنفاق الحكومي (% من الإجمالي) 35
- الشكل 2-20: الإنفاق الحكومي، الإيرادات الحكومية، أسعار النفط 36
- الشكل 2-21: نمو الإيرادات الحكومية (%) 36
- الشكل 2-22: تركيبة الإيرادات الحكومية (% من الإجمالي) 36
- الشكل 2-23: الميزان المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي) 37
- الشكل 2-24: إجمالي الدين العام 37
- الشكل 2-25: الحساب الجاري 37
- الشكل 2-26: التجارة الإجمالية 38
- الشكل 2-27: التجارة الإجمالية (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) 38
- الشكل 2-28: مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعال (2005=100) 38

# نقاط بارزة

## سوف ينمو الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة سريعة عام 2011 وبوتيرة متوسطة عام 2012

لمحة عن الأفاق الاقتصادية لدولة قطر

2012	2011	
5.1	15.0	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
4.8	32.3	نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (%)
2.0	2.0	التضخم في أسعار المستهلك (%)
7.8	12.6	فائض الموازنة العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)
20.3	23.6	فائض الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

المصدر: تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي استناداً إلى الإطار المالي - الكلي في استراتيجية التنمية الوطنية 2011 - 2016.

تتوقع الأمانة العامة للتخطيط التنموي أن تحقق قطر نمواً قدره 15.0% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2011، بفضل زيادة طاقتها الإنتاجية في القطاع الهيدروكربوني. بيد أنه يُتوقع تراجع هذا النمو إلى 5.1% عام 2012. ودولة قطر، بعد أن أنهت بنجاح برنامج استثماراتها الهيدروكربونية والذي استغرق عقدين من الزمن عام 2011، ستشهد استقراراً في ناتج القطاع الهيدروكربوني، وستتناقص بالتدريج الدفع الذي شكّله هذا البرنامج للنمو خلال العقود المنصرمة. وسيتوقف حجم الاستثمارات المستقبلية في هذا القطاع على نتائج الدراسة الفنية لحقل "الشمال".

## سيبدأ النمو المستقبلي في الاعتماد على الاقتصاد غير الهيدروكربوني

سيعتمد النمو الاقتصادي الإجمالي عام 2012 وفي المدى المنظور على أداء القطاع غير الهيدروكربوني، إلا أن درجة توفر المواد اللقيمة ستحد من النمو في الصناعات القائمة على معالجة المنتجات الهيدروكربونية (حتى يتم البدء بمشروع برزان عام 2014)، وبالتالي ستكون قدرة قطر على تنويع اقتصادها ضرورية للنمو. وعلى الرغم من أن الاقتصاد شهد قدراً من التنويع في العقد الماضي فلا يزال النشاط الاقتصادي شديد التمرکز.

لقد تراجعت الإنتاجية في العديد من القطاعات في السنوات الأخيرة وبالتالي، فإن رفعها يشكل خطوة حاسمة لتشجيع النمو على نطاق أوسع. ومن غير المرجح أن يزداد الإنفاق المرتبط بتصفیات كأس العالم لكرة القدم عام 2022 إلا بعد عام 2012 وبالتالي لن تشهد هذه الزيادة في المستقبل القريب.

## تؤثر التغيرات في شروط التبادل التجاري تأثيراً حاسماً على الموارد المتاحة للاقتصاد

في ظل التغيرات الكبيرة في أسعار المنتجات الهيدروكربونية فإن مقاييس الحجم في الناتج المحلي الإجمالي قد لا تعبر تماماً عن الموارد المتاحة للاقتصاد. وحتى إذا تم تثبيت الإنتاج الهيدروكربوني فإن الأسعار المرتفعة لصادراته ستؤدي إلى زيادة في الدخل المحلي بالنسبة لأسعار محددة للمستوردات. ولسوء الحظ لا تتوفر المعطيات اللازمة لتقدير الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي والتي تأخذ بالحسبان تأثيرات شروط التبادل التجاري على الدخل في دولة قطر، حتى الآن. ومع ذلك فإن مسار الناتج المحلي الإجمالي الاسمي يقدم بعض التفسيرات بهذا الخصوص.

وتتوقع نشرة ” الآفاق الاقتصادية في دولة قطر“ أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بمعدل 32.3% عام 2011 وذلك بفضل زيادة كميات ناتج القطاع الهيدروكربوني وأسعارها. بيد أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي سيتباطأ مع الاستقرار النسبي المتوقع في الأسعار ومحدودية النمو في حجم الإنتاج عام 2012.

## سوف يبقى معدل تضخم أسعار المستهلك ضمن الحدود الطبيعية

بلغ معدل تضخم أسعار المستهلك 2.1% في شهر أغسطس عام 2011. وقد ساهم في هذا التضخم ارتفاع أسعار المستوردات السلعية، وأسعار الوقود المحلية، وضعف الدولار الأمريكي. لكن ضعف سوق الإيجار العقاري عوض إلى حد ما عن هذه التأثيرات التضخمية. وعموماً، يتوقع أن يبقى معدل التضخم في حدود 2.0% عام 2011، في حين أن معدل التضخم الأساسي (الذي يستبعد التأثيرات العابرة، بما فيها أسعار الإيجارات) سيصل إلى 4.0%.

وإذا صح التوقع بأن أسعار السلع ستراجع والدولار الأمريكي سيصبح أقوى فمن المتوقع أن يبقى المعدل العام للتضخم دون تغيير عام 2012. أما في السوق العقارية المحلية فإن فائض العرض سيستغرق ظهوره بعض الوقت.

## ستحافظ الموازنة العامة على فائضها

ستحقق قطر فائضاً (ثنائي الرقم) في الموازنة العامة لعام 2011 – وذلك بفضل الزيادة الكبيرة في إيرادات قطاع الهيدروكربون – يعقبه فائض كبير آخر عام 2012. كما أن مساهمة دخل قطاع الهيدروكربون في مجمل الإيراد الحكومي سوف تزداد، فيما ستبقى نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ثابتة بعد أن شهدت ارتفاعاً في السنوات الأخيرة. أما التحدي على المدى البعيد فإنه يتمثل في توسيع قاعدة الإيرادات وتقليل العجز في القطاع غير الهيدروكربوني (الفائض الإجمالي ناقص إيرادات النفط والغاز). وتدرس قطر حالياً، مع الدول الأخرى في مجلس التعاون الخليجي، إمكانية فرض ضريبة القيمة المضافة.

## ستبقى فوائض ميزان المدفوعات كبيرة

ستحافظ دولة قطر على مركزها الخارجي قوياً، حيث ستبقى نسبة فوائض الحساب الجاري عامي 2011 و2012 أعلى من 20.0% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وتشكل الاستثمارات التي تمولها فوائض ميزان المدفوعات سبيلاً هاماً لتنويع الدخل في الاقتصاد القطري حتى وإن بقي تنويع الناتج على وتيرته البطيئة.

## ستزداد المخاطر

يواجه الاقتصاد العالمي تحديات متعددة. حيث يتهدد الاقتصادات المتقدمة خطر العودة إلى الركود، كما تتعرض المصارف في منطقة اليورو إلى خطر أزمة ديون سيادية تنتشر من أطراف أوروبا إلى مركزها، ويتضاءل الطلب مع سعي القطاع الخاص في الكثير من الدول الصناعية نحو إعادة تكوين ثروته. ومع الانخفاض غير المسبوق تاريخياً في معدلات سعر الفائدة وارتفاع مستويات الدين، ستضيق خيارات السياسات لدى الاقتصادات المتقدمة.

كما أن اقتصادات الأسواق الناشئة التي بدأت بالتباطؤ عجزت أيضاً عن ملء الفجوة في الطلب. وهذه العوامل مجتمعة تدفع باتجاه تخفيض أسعار السلع.

وعلى الرغم من أن مركز قطر المالي القوي وقوة رساميل مصارفها سئخصنها عند الضرورة ضد التراجع الخارجي إلا أن الموارد المتاحة للاقتصاد قد تتأثر بقوة إذا تراجعت أسعار النفط كما حدث عام 2008. وتشكل الافتراضات المتحفظة في تخطيط الموازنة مستوى آخر من الحماية، لكن مع انخفاض أسعار النفط ستستهلك التكاليف الثابتة للإنتاج الحصة الأكبر من إيرادات النفط والغاز. وإذا ما وصلت أزمة الديون السيادية إلى البنوك واطمحلنت أسواق الائتمان العالمي فإن توفر الرساميل لمشاريع دولة قطر سيصبح أكثر صعوبة.



# الجزء الأول: الأداء الاقتصادي في العامين 2011 – 2012

يشكل عام 2011 تنويجا لبرنامج استثمارات ناجح في قطاع الهيدروكربون امتد عشرين عاما. وسيدعم توسع إنتاج الغاز الطبيعي المسال نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2011 ليصل إلى 15.0% وسيصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، مدعوماً بالأسعار المرتفعة للنفط، إلى معدل 32.3%. وستبقى أرصدة موازنة المالية العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات قوية. لكن ستتغير ديناميكية الاقتصاد القطري ومسار النمو: حيث سيتناقص تدريجياً الدفع القوي الذي شكله قطاع الهيدروكربون للنمو وسيتمتعين على القطاع غير الهيدروكربوني أن يشكل رافعة النمو. ومن المتوقع أن يتباطأ معدل نمو الناتج الحقيقي والاسمي إلى 5.1% و 4.8% على التوالي. وأن يتم احتواء المعدل العام لتضخم أسعار المستهلك، بعد أن شهد ارتفاعاً مؤخراً، وذلك بسبب انخفاض أسعار السلع غير الطاقوية. لكن آفاق الاقتصاد العالمي تحمل الكثير من المخاطر، والمتغيرات الخارجية قد لا تكون حميدة العواقب.

## الروابط مع الاقتصاد العالمي

يعتبر اقتصاد دولة قطر صغيراً نسبياً، بيد أنه منفتح بشكل كبير ويعتمد اعتماداً شديداً على عوائد الصادرات الهيدروكربونية. وهو يستورد معظم ما يستهلكه، إضافة إلى المواد الخام والسلع الرئيسية. إن ربط الريال القطري بالدولار ووجود حساب مفتوح لرأس المال يعزز تكامل الاقتصاد المحلي مع الأسواق العالمية.

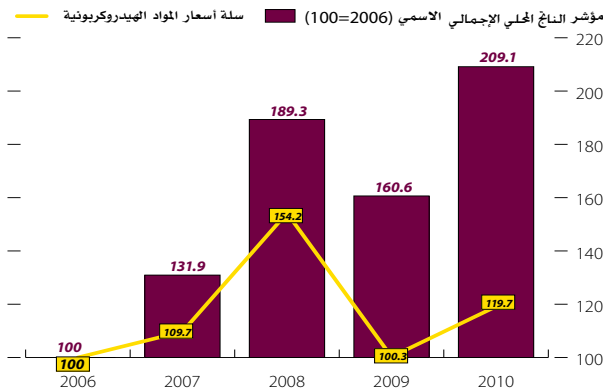
ولكن على الرغم من هذه الروابط الوثيقة، أظهر الاقتصاد القطري مناعة كبيرة عندما غرق الاقتصاد العالمي أواخر عام 2008 وعام 2009 في أسوأ ركود منذ الكساد الكبير الذي حدث قبل ثلاثة أرباع قرن من الزمن، حيث ازداد الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر بنسبة ثنائية الرقم في هذين العامين. وقد ساهم النمو المتواصل لقطاع الموارد الهيدروكربونية في دعم نمو دولة قطر، وقد حمت الإيرادات المالية الضخمة الناجمة عن هذا القطاع - التي حُشدت لتعزيز ميزانيات المصارف - الدولة من التأثيرات الواسعة لمفاعيل الأزمة الخارجية.

ومع ذلك، لم تكن قطر محمية تماماً من الاضطرابات الاقتصادية العالمية. فالهبوط الحاد في أسعار المواد الهيدروكربونية (والتراجع الذي حصل في شروط التبادل التجاري، الذي سنناقشه في الجزء الثاني من هذه النشرة) خفض الدخل الاسمي وإيرادات الموارد الهيدروكربونية لدولة قطر (الشكل 1-1). ومع نزوب تسهيلات تمويل المشاريع في أعقاب الأزمة الكبيرة في أسواق الائتمان العالمية، ألغيت الكثير من المشاريع الرأسمالية في قطر أو أُجل أو تباطأ العمل في تنفيذها، كما أن التزايد الكبير في عدد السكان الذي حصل خلال الفترة 2005-2009 قد توقف عام 2010 (الشكل 1-2). ولكن من ناحية أخرى، ساعد هبوط أسعار المواد غير النفطية في الأسواق العالمية على إخماد الضغوط التضخمية المحلية.

وقد امتد الانتعاش الاقتصادي العالمي الذي بدأ عام 2010 إلى دولة قطر أيضاً (انظر الجزء الثاني). وساعد ارتفاع أسعار الموارد

الشكل 1-1: سلة أسعار المنتجات الهيدروكربونية والدخل الاسمي في

### دولة قطر



ملاحظة: مكون الهيدروكربون في مؤشر أسعار المنتج في قطر (100=2006) xx  
المصدر: نشرات بيانية مختلفة لجهاز قطر للإحصاء (http://www.qsa.gov.qa).

الهيدروكربونية على زيادة نمو الدخل الاسمي والإيرادات المالية مما انعكس إيجاباً وبشكل قوي على القطاعات غير الهيدروكربونية. وعلى الرغم من أن انتعاش أسعار السلع العالمية أخذ ينعكس شيئاً فشيئاً على تضخم أسعار التجزئة، فقد أقيمت الانخفاضات الحادة في الإيجارات السكنية أسعار المستهلك في حالة انكماش حتى أواخر عام 2010.

وتؤكد هذه المعلومات وكذلك المؤشرات التي ظهرت مؤخراً أن دولة قطر ليست منيعة تماماً في وجه تقلبات الاقتصاد العالمي، بيد أنها تبين أن الموارد المحلية الكبيرة تؤمن لها هامش مناورة يساعدها على إبقاء اقتصادها المحلي مستقراً.

وبالنظر إلى المستقبل، يبقى السؤال الرئيسي هو كيف سيؤثر الانتعاش الاقتصادي المتعثر وازدياد مخاطر حدوث كساد مزدوج في بعض الاقتصادات المتقدمة على دولة قطر في النصف الثاني من عام 2011 ثم في عام 2012. إن هذا السؤال هام جداً لأن الدفعة الكبيرة التي تلقاها النمو المحلي من التوسع السريع في القطاع الهيدروكربوني ستبدأ بالتلاشي شيئاً فشيئاً عام 2012. وهنا يمكننا أن نستقي درساً من حالات الانكماش العالمي السابقة، وهو أنه يمكن للأحداث أن تتحرك بسهولة وبسرعة أعلى واتساع أكبر مما كان متوقعاً أصلاً. ولذلك ينبغي مراقبة المستجدات الخارجية بشكل مستمر وعن كثب كي تتمكن دولة قطر من التأقلم في الوقت المناسب والاستجابة على نحو فعال.

وسندرس في الأقسام التالية التوقعات الاقتصادية القريبية الأمد لدولة قطر، حيث سنعرض أولاً التوقعات التي تحظى بالإجماع تليها توقعات الأمانة العامة للتخطيط التنموي. وستقدم الأقسام اللاحقة عرضاً لأخر التطورات في الاقتصاد العالمي، وتناقش آفاق النمو وأسعار السلع، وتحدد عوامل الخطر الرئيسية.

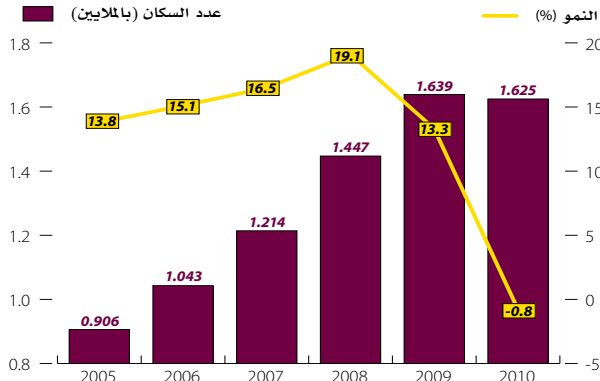
## تجميع التوقعات: منظور ”الإجماع“ لدولة قطر

إن توقعات الأمانة العامة للتخطيط التنموي للعامين 2011-2012 معروضة ومشروحة لاحقاً في هذا الجزء من النشرة. ويعرض هذا القسم توقعات أطراف أخرى لآفاق الاقتصاد القطري والتي ليس بالضرورة أن تتبناها الأمانة العامة.

تشير الدلائل إلى أن جمع آراء مجموعة من الخبراء، أو ”إجماع التنبؤات“ من شأنه أن يحسن دقة التنبؤ الاقتصادي. فالجمع بين ”توقعات“ تغطي عدداً من السنوات وإيجاد متوسط لها هو أكثر دقة في استشراف النتائج المستقبلية من اعتماد توقعات مصدر واحد. وعند أية نقطة زمنية، يقدم تشتت التوقعات مؤشرات على الثقة التي يمكن أن يضعها الآخرون في وجهات نظر الخبراء.

هناك سمتان رئيسيتان تنتشان من توقعات النمو الاقتصادي لدولة قطر التي جمعناها في الجدول 1-1 (انظر الإطار 1-1). أولاً، يشير إجماع الآراء إلى أن الزخم الاقتصادي سيستمر خلال عام 2011، إلا أن القيمة الفعلية والاسمية لنمو الناتج المحلي الإجمالي ستتناقص بشكل حاد عام 2012. ثانياً، على الرغم من الاتفاق على هذه النقطة العامة، فهناك تشتت كبير في التوقعات حول التقديرات المركزية.

الشكل 1-2: سكان قطر



ملاحظة: توقعات منتصف السنة (يونيو)

المصدر: قطر لتبادل المعلومات / جهاز قطر للإحصاء (<http://www.qix.gov.qa/>)  
portal/page/portal/qix/subject\_areaStatistics?subject\_area=177 بتاريخ 25

سبتمبر 2011.

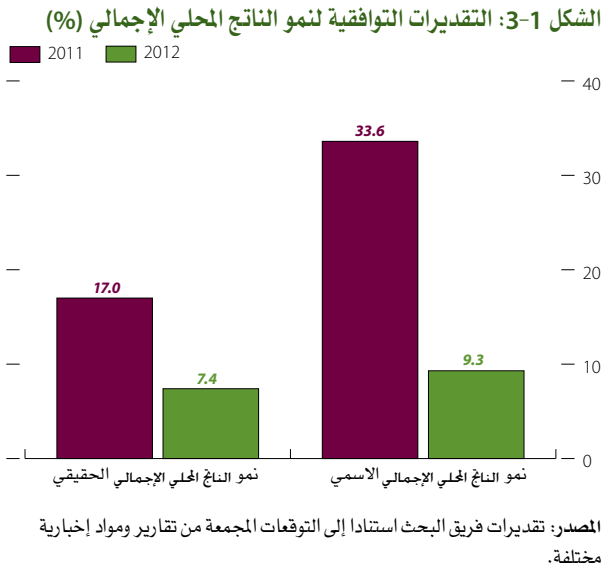
### الإطار 1-1: مجموعة التوقعات الاقتصادية

يحتوي الجدول 1-1 توقعات مع تاريخ صدورهما. ولا تتوفر سوى معلومات قليلة عن هذه التوقعات بشأن طريقة الحصول عليها أو التعاريف أو الافتراضات المتعلقة بها. وربما تكون توقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هي أكثر هذه التوقعات شفافية: حيث عادة ما تقوم كلتا المنظمين بالتحقق من اتساق هذه التوقعات داخلياً ضمن منظومة حسابات اقتصادية معينة، وتقوم على افتراضات صريحة حول مسار متغيرات اقتصادية أساسية وهامة، مثل أسعار النفط والإنفاق الحكومي المتوقع.

يعطي تجميع بيانات النمو وحساب متوسطها في الجدول 1-1 تقديراً توافقياً (متوسط حسابي) لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2011 والبالغ 17.0% (الشكل 1-3). لكن التوقعات تظهر مستوى منخفضاً من التوافق حول هذا المتوسط، في مجال يمتد على 8.8 نقطة مئوية (12.2% إلى 21.0%). ويبلغ معامل التغير، وهو مقياس آخر للتشتت 15.9% مما يدل على ارتفاع "درجة تباين التوقعات". وعلى الرغم من أن غالبية توقعات الناتج المحلي الإجمالي تقع بين 16 و20%، فإن بعض التوقعات تشير إلى أنه بين 11 و15%.

وبشكل عام، تعتبر التوقعات التي صدرت في وقت لاحق من عام 2011 أكثر تفاؤلاً بشأن آفاق النمو من تلك الصادرة في وقت سابق. ففي متوسط الربع الأول، وقبل إعلان تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010، كان توقع النمو للعام 2011 هو 14.3%، بينما ارتفع في الربع الثالث إلى 17.4%. ومن الواضح أن النتائج الكبيرة التي تحققت عام 2010 والأرقام القوية لإجمالي الناتج المحلي الاسمي في الربع الأول من عام 2011 قد أثرت على وجهات النظر.

تشير مجمل التوقعات الاقتصادية لعام 2012 (الواردة في الجدول 1-1) إلى وجود انخفاض حاد في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 7.4%. وهناك إجماع على توقع تباطؤ النمو، الأمر الذي يعكس بشكل شبه مؤكد حقيقة أنه سيتم استكمال مشاريع النفط والغاز الرئيسية بحلول نهاية 2011، مما يوقف الاندفاع الكبير في النمو الذي نتج عن التوسع في تلك المشاريع في السنوات الماضية. ولم تترك الأخبار الاقتصادية العالمية السيئة أثراً يذكر على تغيير



الجدول 1-1: مجموعة التوقعات الاقتصادية لدولة قطر، 2011 و 2012

التضخم		نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي		نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		الجهة المصدرة للتوقعات الاقتصادية
2012	2011	2012	2011	2012	2011	
3.0	1.5	11.2	19.4	7.8	17.2	بيزنس مونيتور إنترناشيونال (سبتمبر)
3.0	3.0	...	...	9.4	12.8	سي تي غروب (أغسطس)
...	3.3	...	32.9	...	12.8	كريدي سويس (يناير)
...	...	...	...	6.0	20.0	دويتشه بنك (يناير)
3.7	3.3	6.6	40.5	5.9	15.8	وحدة الاستخبارات الاقتصادية (سبتمبر)
2.0	1.0	...	...	5.7	12.2	المجموعة المالية هيرميس (مارس)
5.0	4.5	...	...	8.0	18.5	هيئة تنمية الصادرات الكندية (أغسطس)
6.2	4.1	...	...	7.9	16.6	جلوبال انسايت (أبريل)
6.5	4.0	12.7	22.0	6.2	14.8	التقرير المشترك لبنك قطر الدولي وبنك الكويت الوطني (أبريل)
4.5	4.0	5.2	42.7	6.1	18.9	معهد التمويل الدولي (أبريل)
4.1	2.3	4.3	36.0	6.0	18.7	صندوق النقد الدولي (سبتمبر)
4.1	4.2	7.1	52.7	7.1	20.0	بحوث شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول كامكو (سبتمبر)
3.5	2.5	...	...	7.5	13.0	ميريل لينش (يوليو)
...	5.0	...	...	...	15.0	أكسفورد ايكونوميكس (أغسطس)
...	4.0	...	...	...	18.0	فاروس القابضة (أبريل)
2.8	2.4	13.7	35.9	10.0	21.0	بنك قطر الوطني (سبتمبر)
2.0	1.5	10.0	31.0	9.0	17.0	روبيني جلوبال ايكونوميكس (سبتمبر)
4.5	1.8	...	...	6.0	20.5	سامبا (أغسطس)
...	...	13.2	22.7	8.3	17.9	شعاع كابيتال (يناير)
...	...	...	...	...	18.7	ستاندرد تشارترد (سبتمبر)
...	...	...	...	9.2	18.6	البنك الدولي (سبتمبر)
3.9	3.1	9.3	33.6	7.4	17.0	التوافق (المتوسط)
3.9	3.3	10.0	34.4	7.5	17.9	الوسيط
6.5	5.0	13.7	52.7	10.0	21.0	القيمة العليا
2.0	1.0	4.3	19.4	5.7	12.2	القيمة الدنيا
1.4	1.2	3.6	10.4	1.4	2.7	الانحراف المعياري
34.9	38.8	38.7	30.9	19.2	15.9	معامل التغير أو التشتت (%)

... = غير متوفر.

المصدر: مجمعة من تقارير ومواد إخبارية مختلفة



الاعتقاد بشأن الآفاق الاقتصادية لدولة قطر عام 2012، حيث نلاحظ ارتفاع توقعات النمو الصادرة في الربع الثالث من عام 2011 بنسبة 0.8 نقطة مئوية عن توقعات النمو الصادرة في الربع الأول من العام نفسه.

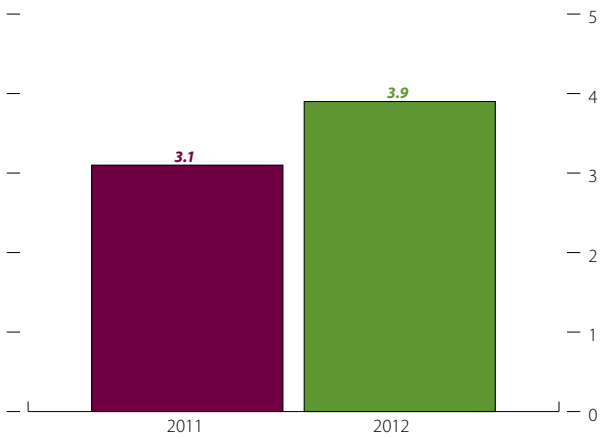
تتراوح جميع توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2012 بين 5-10%، مع انتشار موحد نسبياً. وعلى الرغم من أن مجال التباين لهذه التوقعات أضيق من نظيره المسجل عام 2011، فإن درجة تباين التوقعات مرتفعة مع معامل تشتت بلغ 19.2%. إن الاختلافات بين معدلات النمو المتوقع كبيرة وواسعة (بالنسبة لتوقعات المتوسط). وعلى الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو مقياس للنشاط الاقتصادي التقليدي، إلا أنه قد لا يعكس دائماً بدقة التغيير في الدخل الحقيقي لدولة قطر (الإطار 1-2 في الجزء 2، والإطار 1-2 أدناه). ذلك لأن التغييرات في أسعار النفط والغاز لها انعكاس على الدخل الحقيقي حتى لو لم تتغير طاقة الإنتاج. وقد بينت الأمانة العامة للتخطيط التنموي أن التغييرات في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدولة قطر من المحتمل أنها قد تبعت تغييرات الدخل القومي الحقيقي المعدلة بشروط التبادل التجاري عبر السنوات ولذلك فهي أفضل، نوعاً ما، من المقاييس التقليدية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (انظر الجزء 2).

تتطلب توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي التنبؤ "بمكمش الناتج المحلي الإجمالي" (الذي يقيس أسعار كل السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الوطني)، فضلاً عن توقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويصعب حصر العوامل التي قد تؤثر على المسار المستقبلي "لمكمش الناتج المحلي الإجمالي" في دولة قطر، والتي ينبع العديد منها من خارج دولة قطر. فمثلاً، يجب أن يستند توقع "مكمش الناتج المحلي الإجمالي" ضمناً على تقديرات أسعار سلة الموارد الهيدروكربونية القطرية، والتي بدورها سوف تتأثر بوجهات النظر حول مستقبل أسعار هذه الموارد. ومن المنطقي أن يؤدي اعتبار هذه المجاهيل الإضافية إلى مزيد من الاختلاف في التوقعات. ويبين الجدول 1-1 بالفعل هذا الأمر – حيث تظهر توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي تشتتاً أكبر من التشتت الذي تظهره توقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

إن معظم المتنبئين في الجدول (1-1) يتوقعون أيضاً تضخماً في أسعار المستهلك في دولة قطر، والتي تكتسب أهمية خاصة في إدارة النقدية والسيولة. ويشير إجماع الآراء إلى أن تضخم أسعار المستهلك في قطر بدأ بالارتفاع عام 2011، وسيستمر بالارتفاع عام 2012 (الشكل 4-1). وتستند هذه التنبؤات على الأرجح (لأن المعلومات قليلة حول كيفية قيام المتنبئين بعملهم كما ذكرنا) على توقعات مسبقة بأن المعروض من السلع لن يقدر على تلبية الطلب المتزايد عليها، مما يؤدي إلى استمرار ارتفاع الأسعار العالمية. وتخضع هذه الآراء اليوم لمراجعة متكررة (الإطار 1-8 أدناه).

أخيراً، لا بد من كلمة تحذير بشأن التوقعات المجمع عليها. فعلى الرغم من أنها تستخدم على نطاق واسع في القطاعين العام والخاص من أجل التخطيط وصنع القرار، وأنه سيتم تحديثها وإصدارها في الطبعة المقبلة من هذه النشرة، فإن الدلائل تشير مؤخراً إلى أنها

الشكل 4-1: التقديرات التوافقية لتضخم سعر المستهلك (%)



المصدر: تقديرات فريق البحث استناداً إلى التوقعات المجمع من تقارير ومواد إخبارية مختلفة.

قد لا تتضمن جميع المعلومات ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، تشير التجربة في عدد كبير من البلدان إلى أن إجماع الآراء (التوقعات) يتغير بشكل بطيء نسبياً مع ورود الأخبار الجديدة.

## تطورات عام 2011

ازداد الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الربع الأول من العام 2011 بمعدل 28.0% قياساً بالفترة نفسها من العام المنصرم، وبمعدل 41.8% في الربع الثاني (الشكل 1-5)، وذلك وفق التقديرات الأولية لجهاز قطر للإحصاء (لم ينشر الجهاز بعد تقديرات عام 2011). وبالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للنصف الأول من العام ازداد 34.8% عن الفترة ذاتها من العام السابق. وتختلف هذه التقديرات الخاصة بالنصف الأول من العام عن التقديرات المتوافق عليها للعام بأكمله (33.6%، الجدول 1-1 أعلاه). ومع عودة الزيادة في حجم الإنتاج الهيدروكربوني إلى وضعها الطبيعي تقريباً (وصل إنتاج الغاز الطبيعي المسال إلى طاقته الكاملة في مارس 2011) فإن حصيلة العام بأكمله (والتي لا يمكن معرفتها حتى مطلع عام 2012) ربما تأتي أدنى قليلاً من التوقعات المتفق عليها.

وبالمجمل فإن النمو السريع للدخل الاسمي هو بالدرجة الأولى نتيجة نمو قطاع الهيدروكربون والارتفاع الكبير في أسعار النفط في النصف الأول من عام 2011. ومع ذلك حققت قطاعات أخرى كالصناعة التحويلية نمواً قوياً (الشكل 1-6)، يعود الجزء الأكبر منه إلى التصنيع الإضافي للجزء الأكبر من المواد اللقيمة التي تنتجها هذه الصناعة. وقد ازداد إنتاج الألمنيوم أيضاً. كما حققت الخدمات نمواً مضطرباً في النصف الأول من عام 2011، بيد أن قطاع البناء حافظ على ركوده.

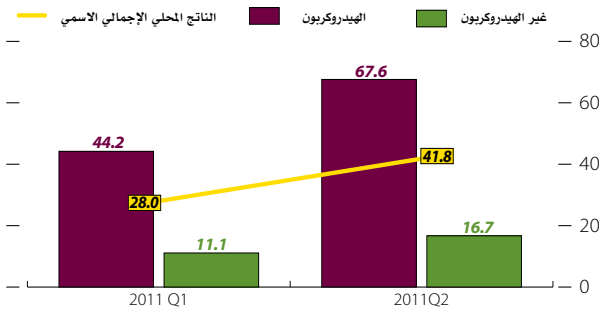
وينظر إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عموماً بوصفه مقياساً لصحة الاقتصاد لكنه لا يخلو من بعض نقاط الضعف (الإطار 2-1). إلا أن النقطة التي يجدر ذكرها بخصوص دولة قطر هي أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ربما يكون مقياساً أفضل فعلياً (على الرغم من أنه قاصر جداً) للموارد المتاحة للدولة، نظراً للتقلبات المتعددة

## الإطار 2-1: نواقص مقياس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة قطر

لا يعكس حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التغيرات في الموارد الكلية للاقتصاد القطري بشكل كامل. فالمقياس الأفضل يأخذ بالاعتبار تدفقات الدخل الخارجة والداخلية من البلد وإليه، والاهتلاك في الرأسمال الطبيعي والرأسمال البشري والصنع والمكاسب في الرأسمال البشري. وعلى الرغم من أن قياس هذه المتغيرات احصائياً، ليس بالأمر السهل على الإطلاق لكنها ذات أهمية كبيرة في تحديد ما إذا كان مسار التنمية في قطر «مستداماً» أم لا. وهناك عامل مؤثر هام آخر على مستوى الموارد الإجمالية وهو «شروط التبادل التجاري»، ويعرف بأنه السعر الذي تتقاضاه دولة قطر مقابل صادراتها منسوبة إلى السعر الذي تدفعه مقابل مستورداتها. وقد شهد هذا المعدل تقلبات واسعة تبعاً لتقلبات أسعار الهيدروكربونيات والسلع العالمية الأخرى.

وثمة مقياس آخر أكثر إفادة وتعبيراً في حالة دولة قطر ألا وهو «الدخل

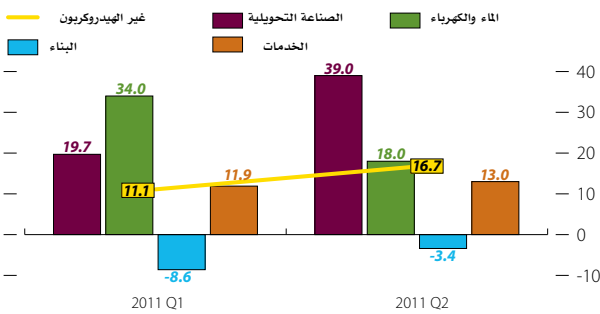
الشكل 1-5: نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي: قطاع الهيدروكربون وقطاع غير الهيدروكربون (تغير سنوي، %)



ملاحظة: قطاع الهيدروكربون يتضمن استخراج النفط الخام والغاز ضمن التعدين والاستخراج.

المصدر: تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي استناداً إلى نشرة معطيات جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 2 سبتمبر 2011: (http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm).

الشكل 1-6: نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لقطاع غير الهيدروكربون (تغير سنوي، %)



ملاحظة: قطاع غير الهيدروكربون لا يشمل استخراج النفط الخام والغاز ضمن التعدين والاستخراج. والخدمات تشمل النقل والاتصالات والتجارة والفندقة والخدمات المالية والخدمات الحكومية والأسرية والعائلية.

المصدر: تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي استناداً إلى نشرة معطيات جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 2 سبتمبر 2011: (http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm).

المحلي الإجمالي الحقيقي»، الذي يقيس القدرة الشرائية لمجموع الدخل المتأتية عن الإنتاج المحلي (متضمنة التأثيرات على الدخل التي تنجم عن تغيرات شروط التبادل التجاري).

$$RGDI = GDP + (Px/Pm - 1) \cdot X$$

حيث أن RGDI الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي، GDP هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، Px هو مؤشر أسعار الصادرات، Pm هو مؤشر أسعار الواردات، و X هو حجم الصادرات.

يأخذ هذا المؤشر مقدار الناتج المحلي الإجمالي وبضيف إليه الصادرات من السلع والخدمات والأسعار الجارية مخفضةً بنسبة مكش السعر الضمني للمستوردات من السلع والخدمات ثم يطرح منها حجم الصادرات. ونتيجة لعدم توفر البيانات اللازمة عن حجم الصادرات والمستوردات وأسعارها في الوقت الراهن لا يمكن حساب الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي (انظر أيضاً الإطار 2-1 في الجزء 2).

والكبيرة التي يشهدها مؤشر شروط التبادل التجاري وفي ضوء صعوبة الحصول على بعض المعطيات اللازمة حالياً.

وعند تقديرات معينة عن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، فإن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تنتج عن تطبيق ما يسمى "مكشّات أسعار الناتج"، لاسيما "مكشّات أسعار القيمة المضافة". بيد أن هذه العوامل لا تزال غير متوفرة حتى الآن عن عام 2011. لكن بيانات أسعار المنتج موجودة (الإطار 2-4 في الجزء 2) وهي تظهر المكاسب في أسعار إنتاج دولة قطر، خصوصاً المنتجات الهيدروكربونية في الربع الأول من عام 2011 (الشكل 1-7).

اتجهت أسعار المستهلك للارتفاع عام 2011 تماشياً مع اتجاهات أسعار السلع العالمية غير الطاقوية (الشكل 1-8). فأسعار التجزئة للوقود المحلي ازدادت في يناير 2011 مما ترك أثراً مباشراً على تضخم الأسعار في مؤشر أسعار النقل والاتصالات فضلاً عن تأثيره غير المباشر نظراً لارتفاع التكاليف الذي أثر بدوره على الأسعار الأخرى (الشكل 1-9). كما ارتفع مقدار "التضخم الأساسي" (الذي يستبعد التأثيرات العابرة للإيجارات وأسعار المرافق العامة والمواد الغذائية على التضخم - انظر أدناه) في دولة قطر إلى 4.4% في أغسطس 2011 بعد أن كان 2.2% عام 2010. في حين أبطت أسعار الإيجارات المكبوحة المعدل العام للتضخم تحت السيطرة بحدود 2.1% في الشهر نفسه.

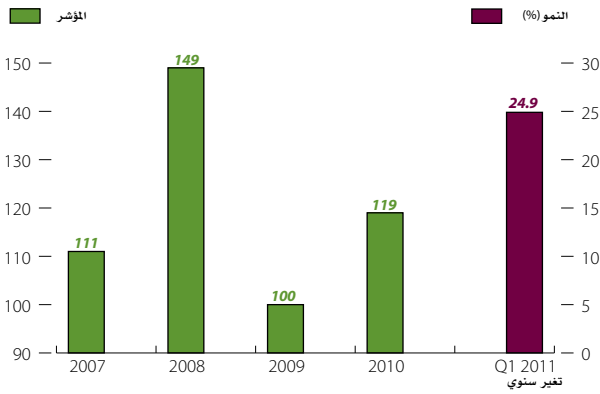
ومن المرجح أن تكون الضغوط الأخرى على التضخم بقية عام 2011 ضعيفة نظراً لانخفاض أسعار السلع العالمية. كما أن سعر الصرف الاسمي الفعال في دولة قطر قد ازداد مقابل الدولار الأمريكي واستمر في المقابل ركود سوق الإيجارات المحلية.

ومن المستبعد أن تؤثر الأجور الممنوحة للموظفين الحكوميين القطريين في شهر سبتمبر (الإطار 1-3) على الطلب المحلي الإجمالي؛ لأن التسربات عبر المستوردات والقنوات الأخرى قد تكون كبيرة. وتبين تقديرات الأمانة العامة للتخطيط الترموي أن كتلة الأجور والرواتب الإضافية التي ستنتفج في القطاع العام لا تمثل على الأغلب أكثر من 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أو أقل من 1% من العرض النقدي بمفهومه الواسع عام 2011، أي أنها ضئيلة جداً بالمقياس الاقتصادي الكلي. كما أن الآثار التي ستنتج عن زيادة كتلة الأجور في القطاعين الخاص والمشارك هي غالباً محدودة نظراً لقلّة عدد المواطنين القطريين العاملين فيها.

ظلت الممارسات التجارية الاحتكارية مصدراً للضغوط الراجعة للتضخم؛ حيث أنها وسّعت كثيراً الفرق بين أسعار بعض السلع في الأسواق الدولية وبين أسعار المستهلك في دولة قطر. فبعد زيادة أجور الموظفين القطريين في القطاع العام من المحتمل أن يلجأ بعض التجار الكبار في السوق إلى رفع الأسعار بدافع استغلالي، ولكن الحكومة متنبهة لهذه المخاطرة، حيث أنشأت لجنة عليا لكشف حالات رفع الأسعار غير المبررة واتخاذ التدابير اللازمة حيالها.

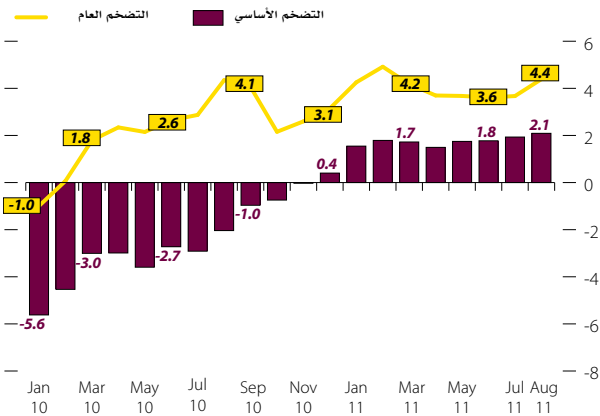
إن فائض الموازنة العامة لا يزال كبيراً: وتبين التقديرات المعدلة للسنة المالية 2010/2011 (من أبريل 2010 حتى مارس 2011) أن الفائض سيبلغ 19 مليار ريال قطري أي قرابة 4.1% من الناتج

الشكل 1-7: مؤشر أسعار المنتج



المصدر: نشرة معطيات جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 17 أغسطس 2011  
(<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>).

الشكل 1-8: معدل التضخم الشهري العام والأساسي (تغير سنوي، %)



ملاحظة: التضخم الأساسي يساوي التضخم العام بدون المواد الغذائية والإيجار والمرافق العامة.

المصدر: تقديرات الأمانة العامة للتخطيط الترموي استناداً لبيانات قطر لتبادل المعلومات / جهاز قطر للإحصاء (<http://www.qix.gov.qa>) بتاريخ 28 سبتمبر 2011 ونشرة معطيات جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 2 أكتوبر 2011.

### الإطار 1-3: أهم التطورات والأحداث الاقتصادية في دولة قطر عام 2011

يناير: اشترى جهاز قطر للاستثمار حصصاً إضافية في المصارف القطرية قدرها 10% عبر امتلاك أسهم جديدة أصدرتها المصارف. جاءت هذه الخطوة في أعقاب إعلان الحكومة عام 2008 عن نيتها بشراء 20% من رأس مال المصارف القطرية. وأصدرت الحكومة القطرية سندات بقيمة 50 مليار ريال لصالح المصارف التجارية المحلية، ذهب قرابة ثلثها إلى مصارف إسلامية والباقي إلى مصارف تقليدية.

فبراير: أصدر المصرف المركزي تعليمات للمصارف التجارية التقليدية بتصفية عملياتها المصرفية الإسلامية بحلول نهاية 2011، وذلك بهدف ضمان تنظيم وإدارة مخاطر أفضل في مجال الصيرفة الإسلامية والتقليدية. مارس: بدأ مركز قطر للمعلومات الائتمانية (التابع لمصرف قطر المركزي) بالعمل.

أبريل: خفض المصرف المركزي سعر الفائدة على التسليف المعتمد في سياسته بمعدل 50 نقطة أساس في محاولة أخرى لدعم نمو الائتمان الخاص. وهذه الخطوة تحقق تخفيضاً في تكاليف الإقراض إلى مستوى 5.0%، كما أنها تخفض من مستوى ودائع المصارف التجارية لدى البنك المركزي وتحفزها للبحث عن استخدامات أخرى مولدة للدخل من أموالها. بدأ مركز قطر للمعلومات الائتمانية بتقديم معطيات تحليلية ودعم التقنيات المتقدمة في إدارة المخاطر كما هو وارد في معايير بازل 2.

باشرت سوق الأوراق المالية (بورصة قطر) المرحلة الأولى من نظام التسليم عند الدفع الذي يلغي الحاجة إلى هيكلية محاسبية مزدوجة للأوراق المالية. وكانت هذه الخطوة جزءاً من إصلاح بورصة قطر للارتقاء بتصنيفها إلى مستوى «سوق ناشئة» والانضمام إلى مؤشر MSCI للأسواق الناشئة.

مايو: نجح مصرف قطر المركزي بإجراء أولى عمليات البيع لسندات الخزينة بفترة استحقاق 3 أشهر وذلك لصالح وزارة الاقتصاد والمالية.

طبقت بورصة قطر آلية التسليم عند الدفع بعد التداول

يونيو: اتخذ قرار بتأجيل مؤشر MSCI حتى ديسمبر 2011 بغية ترقية تصنيف قطر إلى مستوى سوق ناشئة بما يسمح بتقييم أفضل لإصلاحات البورصة.

وصنفت مؤسسة IMD قطر في المرتبة الثامنة في كتابها السنوي عن التنافسية العالمية لعام 2011، متقدمة سبع مراتب عن تصنيفها عام 2010، حيث نالت المرتبة الأولى في المنطقة.

يوليو: انخفض مؤشر «دون وبرادستريت» للتفاوض في القطاع غير الهيدروكربوني في دولة قطر خلال الربع الثالث إلى 27 بعد أن كان 42 في الربع السابق مع التوقعات الضعيفة للاقتصاد العالمي.

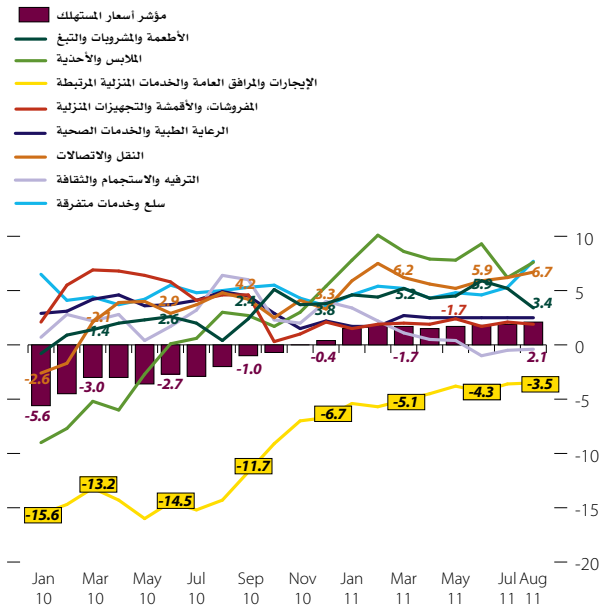
أغسطس: أعلن مصرف قطر المركزي عن إجراءات لتخفيض معدل الفائدة الرئيسي المعتمد في سياسته بحدود 25-50 نقطة أساس مما خفض معدل الإقراض الرئيسي بنسبة 4.5%. (حافظ بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي على النطاق المستهدف لمعدل الفائدة على الودائع بمقدار 0.25%-0).

سبتمبر: رفعت الحكومة الرواتب والمعاشات التقاعدية للمواطنين العاملين في القطاع العام بنسبة 60% ولضباط الجيش بنسبة 120% وباقي العسكريين بنسبة 50%.

وأكدت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني على تصنيفها السيادي لقطر عند (AA/A-1) منوهة على ميزانيتها القوية وتوقعاتها المستقرة.

صنف تقرير التنافسية العالمي (2011-2012) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي دولة قطر بوصفها الدولة العربية الأكثر تنافسية، وحلت في المرتبة 14 عالمياً بين 142 دولة.

الشكل 1-9: معدل التضخم الشهري (تغير سنوي، %)

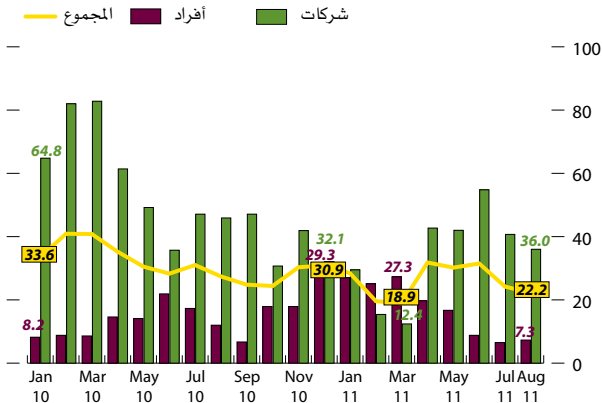


المصدر: تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي استناداً لبيانات قطر لتبادل

المعلومات / جهاز قطر للإحصاء (http://www.qix.gov.qa/) بتاريخ 28 سبتمبر

2011 ونشرة معطيات جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 2 سبتمبر 2011.

الشكل 10-1: نمو الودائع الخاصة في المصارف التجارية (مقارنة على أساس سنوي، %)



المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية لمصرف قطر المركزي (http://www.qcb.gov.qa)

الجدول 2-1: التوقعات الخاصة بدولة قطر

2012	2011	
5.1	15.0	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
4.8	32.3	نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (%)
2.0	2.0	التضخم في أسعار المستهلك (%)
7.8	12.6	فائض الموازنة العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي)
20.3	23.6	فائض الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي)

المصدر: تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي استناداً إلى الإطار المالي - الكلي في استراتيجية التنمية الوطنية 2011 - 2016.

#### الإطار 4-1: تجميع ناتج قطاع الهيدروكربون

تستخدم الأمانة العامة للتخطيط التنموي عند تجميع النواتج الكلية لقطاع الهيدروكربون تقديرات أسعار القيمة المضافة لسنة الأساس كما يوصي بذلك نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية.

وفي المقابل يستخدم صندوق النقد الدولي تقديرات تحول جميع النواتج إلى طاقة مكافئة مقياساً بملايين البراميل من النفط المكافئ. ومن مساوئ هذه الطريقة أنها تزيد من أهمية مكونات السلة التي أسعارها الفعلية أعلى مما يقتضيه تحويل أسعار النفط باستخدام عامل تحويل الطاقة المكافئة ذي الصلة (وبالمثل، تقلل هذه الطريقة من أهمية المكونات التي أسعارها أعلى مما يقتضيه هذا التحويل).

وبما أن سعر الغاز الطبيعي المسال أدنى من سعر مكافئه الطاقوي (انظر آفاق أسواق الطاقة والسلع أدناه)، فإن الزيادة السريعة في حجم الغاز الطبيعي المسال المنتج ستحصل على وزن أعلى في حسابات صندوق النقد الدولي مما هي عليه في حسابات الأمانة العامة مما يرفع من تقدير قيمة النمو الإجمالي وفق طريقة صندوق النقد الدولي. وعندما يثبت إنتاج النفط والغاز - كما هو متوقع عام 2012 فإن أثر هذا الفرق بين توقعات صندوق النقد الدولي والأمانة العامة سيترجع.

المحلي الإجمالي الاسمي. وقد انخفضت الإيرادات في السنة المالية 2010/2009 بينما ازداد الإنفاق الجاري والاستثماري. وتتضمن موازنة السنة المالية 2012/2011 لتحقيق زيادات أخرى في الإنفاق الاستثماري على الإسكان والتعليم وعلى البنية التحتية الاقتصادية ويرجع بناء توقعات إيرادات هذه السنة على تقديرات محافظة لأسعار النفط بحدود 55 دولاراً للبرميل، في حين تبين تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي باستخدام - المكافئ النفطي- أن سعر سلة ناتج دولة قطر من المنتجات الهيدروكربونية بلغ 79 دولاراً للبرميل في سبتمبر 2011.

وعلى الرغم من أن فوائض الموازنة في دولة قطر لا تزال قوية فإنها تعتمد على التدفقات الكبيرة الواردة من دخل قطاع الهيدروكربون. وكما جاء في استراتيجية التنمية الوطنية (2011-2016)، إذا استبعدنا إيرادات قطاع الهيدروكربون فسيظهر لدينا عجز كبير في رصيد "القطاع غير الهيدروكربون".

وقد قام مصرف قطر المركزي، بمساعيه لتحفيز الائتمان المحلي، بتخفيض معدلات الفائدة الرئيسية في أبريل وعاد إلى تخفيضها مجدداً في أغسطس.

كما تعززت سيولة المصارف التجارية عام 2011 مع الفورة التي شهدتها الودائع الخاصة بنسبة 22.2% في أغسطس مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2010. كما حققت ودائع الشركات زيادة مقدارها 36.0% (الشكل 10-1)، وازدادت قروض المصارف للقطاع الخاص ولكن بسرعة أقل (18.8%) بفضل تجارة العقارات والتجارة العامة.

وارتفعت القروض المقدمة إلى القطاع العام أيضاً بنسبة 18.4% في الفترة نفسها، وتسارع العرض النقدي بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 22.6% عن السنة السابقة خلال الفترة حتى نهاية أغسطس 2011. وبلغ احتياطي دولة قطر من القطع الأجنبي 18.4 مليار دولار نهاية شهر أغسطس 2011، 40% أدنى من مستواه نهاية شهر ديسمبر 2010. وقد جاء معظم هذا التراجع في الاحتياطي بسبب الاستثمارات الكبيرة والأنظمة الجديدة التي خفضت حجم ودائع المصارف التجارية لدى المصرف المركزي.

#### آفاق العامين 2011-2012

تقدر الأمانة العامة للتخطيط التنموي أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سينمو بمعدل 15.0% عام 2011 (الجدول 2-1). وهذا الرقم قريب من تقدير صندوق النقد الدولي البالغ 18.7% في نشرة سبتمبر من "آفاق الاقتصاد العالمي" على الرغم من أن الفجوة الفعلية بين التقديرين تعتبر صغيرة جداً إذا أخذنا بعين الاعتبار الفروق بين طريقتي الأمانة العامة وصندوق النقد الدولي في حساب الناتج من قطاع الهيدروكربون (الإطار 4-1). وبإعادة حساب أرقام النمو الخاصة بصندوق النقد الدولي وباستخدام نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية نحصل على تقدير قريب من 15.0% للعام 2011.

وتستند التوقعات الاقتصادية للأمانة العامة للتخطيط التنموي على عدد من الافتراضات (الملحق). ومن الطبيعي أن يفوق تغيير هذه



### الإطار 1-5: معالجة أسعار النفط والغاز

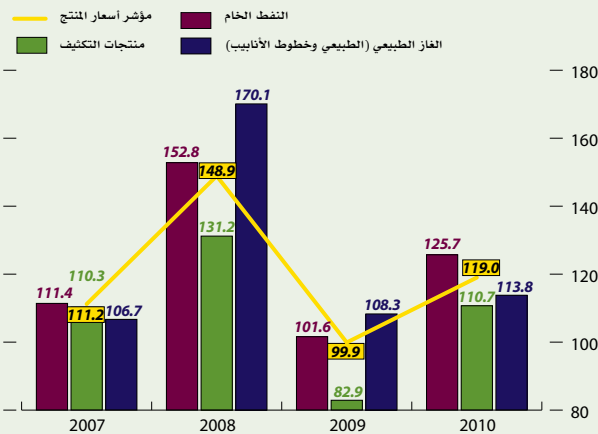
إن السعر الذي تحصل عليه دولة قطر لصادراتها من الغاز هو عبارة عن مزيج من أسعار عقود طويلة وقصيرة الأجل، حيث تشكل العقود الطويلة الأجل 50-60% منها (وسطياً 25 عاماً بالعادة) وأقل قليلاً من نصفها القصيرة الأجل (3 سنوات عادةً) وعدد قليل منها عقود تسليم فوري.

يتم التفاوض على اتفاقيات البيع والشراء كل على حدة ولكل منها طريقة تسعير خاصة. فالعقود الأجلة للمستهلكين في حوض الباسيفيك مثلاً تحتوي على شروط سعرية ترتبط بسعر الخام الإرشادي. أما أسعار العقود القصيرة إلى أوروبا فإنها ترتبط عادة بسعر التسليم الفوري لنقطة التوازن الطبيعي المرجعية.

ويظهر الشكل الموجود في الإطار الحركة المشتركة بين أسعار النفط الخام والغاز (الغاز الطبيعي المسال بشكل أساسي) كما تقدره سلسلة جديدة لجهاز قطر للإحصاء حول أسعار المنتج صادرة في يونيو 2010. وعلى الرغم من أن تغيرات الأسعار تختلف عن بعضها إلا أنها تبدي نمطاً ترتبط فيه تغيرات أسعار النفط والغاز ومنتجات التكثيف ارتباطاً إيجابياً. ولا تزال أسواق الغاز العالمية مقسمة جغرافياً بصورة أساسية، وقد كانت الإيرادات الناتجة عن صادرات الغاز القطرية معزولة عن الضغوط السلبية التي تمارسها المكتشفات الكبيرة للغاز الحجري على أسعار التسليم الفوري (هنري هوب) في الولايات المتحدة. بيد أن هذه المكتشفات الإضافية الكبيرة الداخلة إلى السوق من المصادر غير التقليدية أو غيرها والتي تضعف أسعار التسليم الفوري ربما ستؤثر على شروط التعاقد بالنسبة لدولة قطر.

وفي التوقعات الخاصة بدولة قطر، افترضنا أن توقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتغيرات أسعار النفط والغاز تطبق على الأسعار الملحوظة لسلة النفط والغاز القطرية لعام 2010، بافتراض أن قرابة 60% من أسعار الغاز مرتبطة بالنفط.

### مؤشر أسعار المنتج (2006 = 100)



المصدر: نشرات بيانية مختلفة لجهاز قطر للإحصاء (http://www.qsa.gov.qa).

الافتراضات إلى تغير التوقعات الرئيسية للأمانة العامة. ويتضمن هذا القسم في نهايته سيناريو آخر يعتبر أن أسعار الطاقة المتوقعة أدنى من أسعار خط الأساس (أثر انخفاض أسعار النفط وهو سيناريو بديل). ولعله من المهم التنويه إلى معالجة أسعار النفط والغاز في الإطار الكلي أيضاً (الإطار 1-5) لأنها تؤثر تأثيراً هاماً على الموارد المتاحة لدولة قطر.

ونظراً لكون أسعار النفط عام 2011 أعلى بكثير من عام 2010، وللنمو القوي في حجم الإنتاج، فإن الأمانة العامة للتخطيط التنموي تتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الاسمي زيادة قدرها 32.3% عام 2011. وهذا يعني أن النمو في النصف الثاني من العام أبداً من نسبة 34.8% التي ذكرها جهاز قطر للإحصاء للنصف الأول. ولما كان إنتاج الغاز الطبيعي المسال قد بلغ طاقته الكاملة في شهر مارس فمن المتوقع أن تتباطأ زيادة الإنتاج في النصف الثاني. كما أن أسعار النفط وصلت إلى ذروتها في النصف الأول وسيتحول ذلك إلى تباطؤ في النمو.

أما خارج قطاع الهيدروكربون، فإن الأمانة العامة للتخطيط التنموي تتوقع نمواً قدره 13.4% في حجم الصناعة والخدمات عام 2011. إن النمو في نشاط تصنيع المنتجات النفطية يدعم النمو كما هي الحال أيضاً بالنسبة للزيادة القوية في الخدمات. ولطالما كانت النتائج الاقتصادية في كل من قطاع النفط والغاز وباقي قطاعات الاقتصاد الأخرى مترابطة ارتباطاً وثيقاً تاريخياً.

وتتوقع الأمانة العامة للتخطيط التنموي ارتفاعاً ملحوظاً في إيرادات النفط والغاز مما سيزيد إجمالي فائض الموازنة لعام 2011 إلى 12.6% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. ويفترض هذا التوقع أن دخل وزارة الاقتصاد والمالية من إيرادات النفط والغاز لم يتغير عن المعدلات التاريخية وأن هذه الإيرادات تحدث عند الأسعار المتوقعة فعلياً للنفط والغاز، وليست الأسعار التي تستخدم عند إعداد الموازنة العامة. ومن المتوقع أن تنمو إيرادات القطاع غير النفطي أيضاً.

يزداد الإنفاق الجاري والاستثماري بوتيرة تتناسب مع النمو الإجمالي في الاقتصاد لكنه أقل سرعة من معدل زيادة الدخل الحكومي. ويؤخذ بعين الاعتبار أثر الرواتب المدفوعة للمواطنين العاملين في القطاع العام على المالية العامة لكن من المتوقع أن يكون هذا الأثر ضئيلاً عام 2011.

ومن المتوقع أن تقفز صادرات دولة قطر، بفضل زيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال وارتفاع أسعار النفط، قفزة كبيرة بحدود 62.0% عام 2011. ويتوقع أن يؤدي ذلك إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري قدره 23.6% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لكنه سيزيد تركيز قاعدة الصادرات التي لا تزال ضيقة وعلى الرغم من أن المستوردات الرأسمالية المرتبطة بمشاريع الهيدروكربون ستتحفز انخفاضاً سريعاً الآن (مشروع برزان الذي تبلغ تكلفته 8.6 مليار دولار هو المشروع الاستثماري الوحيد في قطاع الهيدروكربون خلال فترة التوقعات)، فمن المتوقع أن تزداد المستوردات الأخرى باطراد.

ومن المتوقع أخيراً أن المعدل العام للتضخم سيصل إلى 2.0% لأن

الإيجارات المكبوحة تعوض الزيادة الكبيرة في المكونات الأخرى لمؤشر التضخم.

أما بخصوص عام 2012، فإن الأمانة العامة للتخطيط التنموي تتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 5.1% والاسمي بمعدل 4.8%. وبصورة عامة يسير النمو الاسمي جنباً إلى جنب مع النمو الحقيقي غير أنه من المتوقع أن تتراجع قيمة المكمش العام للناتج المحلي الإجمالي مع تراجع أسعار النفط عام 2012.

وينجم التباطؤ السريع في النمو الحجمي (أو الحقيقي) عن زوال الزخم الناتج عن زيادة إنتاج الهيدروكربون (مواد أولية ونهائية) في السنوات السابقة. ومن المتوقع أن ينمو حجم إنتاج المواد النفطية الأولية بمعدل 1.2%، وهو رقم يقل كثيراً عن قيمة الزيادة الثابتة الثنائية الرقم في السنوات السابقة. لكن هذا النمو يقاس طبعاً استناداً إلى قاعدة إنتاج أوسع بكثير مما كان عليه في السنوات السابقة.

ويلعب التراجع المتوقع في إنتاج النفط عام 2012 دوراً صغيراً في تباطؤ النمو الحقيقي لناتج، وعلى الرغم من أن الاستثمارات المحتملة في استكشافات نفط تحسينية أو إضافية قد تعزز أو تعكس هذا التراجع في السنوات القادمة إلا أن هذه النتيجة غير مؤكدة.

وتتوقع الأمانة العامة للتخطيط التنموي نمواً في قطاع غير الهيدروكربون بحدود 8.8% عام 2012. وعلى الرغم من أن هذا النمو يعتبر سريعاً بالمعايير الدولية (الصين مثلاً تنمو بمعدل مماثل تقريباً) إلا أنه أبطأ من المعدل المسجل في الماضي القريب. ومن المتوقع أن يترك نضج نشاط الهيدروكربون آثاراً تدريجية على

## الإطار 1-6: الأثر الاقتصادي لنهائيات كأس العالم لكرة القدم 2022

سوف يتأثر المسار الاقتصادي لدولة قطر خلال العقد القادم بصورة عميقة بالاستثمارات والأنشطة الأخرى المرتبطة باستضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم 2022. إن حجم الإنفاق المخطط نسبة إلى حجم اقتصاد البلد المضيف وعدد سكانه لا مثيل له بالنسبة لأي حدث رياضي عالمي. وتعتمد الصورة الفعلية للأثر على القرارات الخاصة بتتابع المشاريع وتوقيتها إضافة إلى إدارتها.

لكن من غير المتوقع أن يحدث الإنفاق المرتبط بهذا الحدث أثراً اقتصادياً يذكر قبل نهاية عام 2012، ومن المستبعد أن تتجاوز معظم مشاريع 2022، كالملاعب والمرافق الأخرى، كثيراً مرحلة المخططات الهندسية. وحتى المشاريع التي تم التخطيط لها بصورة مستقلة عن كأس العالم سيمضي تنفيذها قدماً على أية حال، مثل مترو الدوحة، ولن تمضي بعيداً عن المراحل الأولى من التخطيط والتنفيذ.

وفي الأمد الطويل، وبما يتخطى عام 2022، ستترك استضافة قطر لنهائيات كأس العالم أثراً لا يمحى على اقتصادها وتطورها بصورة عامة. فإجمالي الإنفاق الاستثماري المرتبط بالحدث سيلقي أعباءً كبيرة ليس فقط على موارد المالية العامة وإنما أيضاً على الأرض التي هي محدودة المساحة في قطر، ومواردها البيئية ومؤسساتها وشعبها. تبدأ تقديرات الإنفاق من 45 مليار دولار بأسعار 2010 ويفوق بعضها 200 مليار دولار (الرقم الأخير يشمل غالباً المشاريع المخطط لها بصورة مستقلة عن النهائيات وتسببها على أية حال، مثل بناء مدينة لوسيل).

ومع ذلك فنادر ما تكون تكاليف الأحداث الرياضية العالمية أو المشاريع

الاستثمارية الضخمة مقارنة بالتقديرات الواردة في الخطط. وقد بينت معطيات «مكتب المحاسبة الوطني» في المملكة المتحدة أن الإنفاق الفعلي على أولمبياد لندن عام 2012 بلغ على الأقل ثلاثة أضعاف قيمة المناقصة التي أجريت في سنغافورة قبل عام 2005، ويعود ذلك جزئياً إلى توسع نطاق المشروع. وفي أماكن أخرى، خلفت الأحداث الرياضية الضخمة ديوناً باهظة التكاليف في ختامها دون أن تحقق فوائد واضحة (مثل استضافة أثينا لأولمبياد عام 2004).

بالمقابل، اعتبرت استضافة برشلونة لدورة الألعاب الأولمبية عام 1988 حافزاً على التحول المفيد لهذه المدينة.

ولا يمكن ولا يجوز اختصار آثار نهائيات كأس العالم 2022 على قطر في مؤشر إحصائي وحيد، كالتغير المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على امتداد فترة زمنية محددة. فهذه الآثار متعددة الأبعاد وتختلف مع الزمن. ومن الخطأ تقدير النتائج مسبقاً، لكن المهم هو الخيارات التي تتبناها قطر إزاء كيفية تحقيق التزاماتها والطريقة التي تعزز من خلالها فرصها الجديدة.

ومن الناحية الاقتصادية، تنقسم آثار نهائيات كأس العالم إلى ثلاثة مستويات هامة:

المستوى الاقتصادي الكلي: في الأمدين المتوسط والقريب (أي خلال مرحلة تشييد المشاريع) ستظهر الآثار على الناتج والدخل بالدرجة الأولى من خلال «الآثار المضاعفة» للإنفاق على المشاريع وللتغيرات الحادثة في المكونات الأخرى للطلب. غير أن الحوافز الباقية في الاقتصاد القطري

الأجزاء الأخرى من الاقتصاد المحلي. ويعكس التباطؤ المتوقع في النمو حقيقة بلوغ صناعات معالجة نواتج الهيدروكربون النهائية إلى مستوياتها المخطط لها من الطاقة الإنتاجية. وبينما قد يرتفع بعض الإنفاق المرتبط بنهائيات كأس العالم لكرة القدم 2022 خلال عام 2012، فإن الكم الأكبر من الإنفاق لن يحصل إلا في فترة لاحقة (الإطار 1-6).

ستبقى فوائض الحسابات المالية والجارية خلال عام 2012 قوية. لكنها ستخفض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عن القيمة المرتفعة المحددة مؤقتاً لعام 2011. كما أن زيادة الإنفاق الحكومي الجاري لعام 2012 والذي يعبر جزئياً عن مصاريف الرواتب والمعاشات التقاعدية المدفوعة والزيادة المخطط لها في الإنفاق الاستثماري سيقللان فائض الموازنة.

أما في ميزان المدفوعات فربما تنخفض إيرادات التصدير مع تراجع إنتاج النفط. فإذا اتجهت أسعار السلع العالمية إلى الانخفاض – كما هو محتمل – فسيبقى معدل التضخم العام متدنياً وبتغيرات طفيفة عن المعدل المتوقع لعام 2011 (2.0%).

## أثر انخفاض أسعار النفط: سيناريو بديل

تعتمد توقعات سيناريو خط الأساس على عدد من الافتراضات الهامة. فهي تفترض بصورة خاصة توقعات جيدة لأسعار النفط،

### الإطار 1-6: الأثر الاقتصادي لنهائيات كأس العالم لكرة القدم 2022 (تتمة)

الخدمات المدنية كالنقل.

ومن الآليات اللازمة لجني الفوائد وتوسيعها إقامة مشاريع مشتركة استراتيجية بين جهات محلية وشركاء أجنبية، وتبني سياسات تعاقد ملائمة للشركات المحلية الصغيرة، وبرامج التدريب والاندماج للمواطنين القطريين والاستثمار المباشر في اكتساب تقانات جديدة واعدة مثل أنظمة التبريد الشمسية.

المستوى المؤسسي والبشري: إضافة إلى الاستثمارات في التجهيزات التقنية، يتطلب نجاح كأس العالم من دولة قطر تعزيز قدراتها المؤسسية والبشرية – العامة والخاصة. إن تخطيط البنى التحتية الجديدة وتنفيذها بطرق تؤمن الفائدة من الأموال المنفقة عليها والمساهمة في التنمية البعيدة المدى للدولة يتطلب تنسيقاً وثيقاً بين القطاعات وضمنها، وتحسين أدوات التنظيم واتخاذ القرار إضافة إلى إلغاء الحواجز أمام استثمارات الأعمال. وتؤمن استضافة كأس العالم فرصاً هائلة للمساعدة على تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة الوليدة في قطر.

الخلاصة: إن التزام قطر بنجاح استضافة كأس العالم لكرة القدم 2022 ينطوي على تحديات على عدة جبهات لكنه في الوقت نفسه يخلق الكثير من الفرص. وخلق إرث مديد يستدعي من قطر الاستفادة من هذا الحدث بوصفه حافزاً لمجالات جديدة من القوة الاقتصادية التي تخلق قيمة وثروة طويلة الأمد.

ستضعف بفعل ارتفاع مضمون المستوردات من المواد والتجهيزات الرأسمالية وبفعل المستويات المرتفعة من تحويلات رواتب العاملين وأرباح الشركات إلى الخارج. وتبين تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي أنه في الأمد القصير، على الرغم من تدفقات الفوائد التي ستنتج عن الأصول في الأمد الطويل، فكل دولار إضافي من الاستثمار سيولد 30-50 سنتاً من الدخل الإضافي الذي سيبقى ضمن الاقتصاد المحلي.

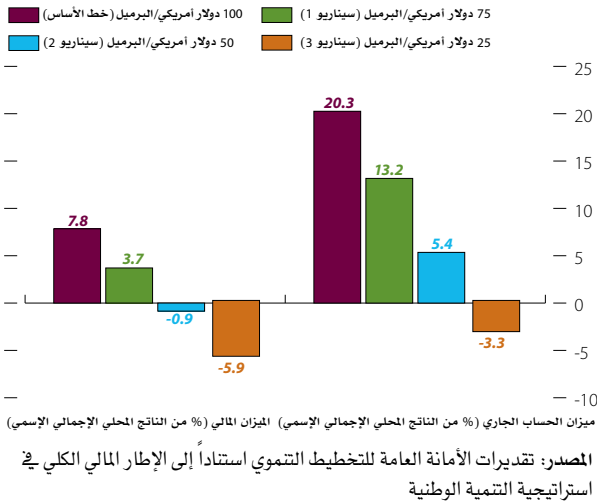
ويمكن لاختناقات البنية التحتية، كما حدث في دولة قطر سابقاً، أن ترفع من مستويات التضخم كما هي حال الطلب الفائض (من تدفق العمال الناتج عن التحضيرات لكأس العالم) على قطاع السلع والخدمات غير المتداولة، لأن استجابة العرض قد تكون بطيئة. وكما أن تمويل الاستثمارات الجديدة يزيد السيولة المحلية فإنه سيؤدي أيضاً من الضغوط على الأسعار باتجاه رفعها.

وتتوقف الآثار على الموازنة وعلى حصة الاستثمارات الممولة مباشرة من الدولة وعلى هيكلية هذا التمويل. ونظراً لحجم الإنفاق المخطط له قياساً إلى حجم الاقتصاد القطري وللاثار الانتقالية لهذا الحدث والأنشطة التنموية المرافقة له، فلا بد من تنسيق الاستثمار بعناية والقيام بالتخطيط المالي وإدارة الدين والسيولة بالترابط مع بعضهما بغية تخفيف الضغوط والمخاطر الاقتصادية الكلية.

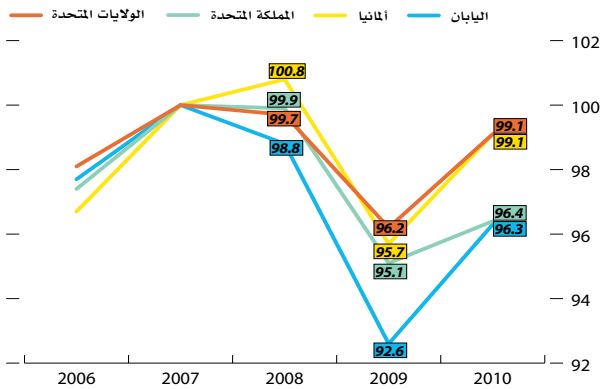
المستوى الهيكلي: إن كل نشاط اقتصادي مرتبط بهذا الحدث تقريباً هو خارج قطاع النفط والغاز وسيشكل بالتالي فرصة للتنوع وتطوير نشاط القطاع الخاص. لكن النتائج ستتوقف على مدى نجاح قطر في تعزيز فوائدها واكتساب إمكانات جديدة. ومن بين المجالات التي تشكل فرصاً الهندسة، وكذلك العمران، والخدمات الترفيهية والإعلام إضافة إلى



الشكل 1-11: الميزان المالي وميزان الحساب الجاري  
(سيناريوهات مختلفة لأسعار النفط في عام 2012)



الشكل 1-12: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2007=100)



المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي في 21 أيلول/سبتمبر 2011.

(<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2011/02/weodata/index.aspx>)

حيث يُفترض سعر تأشيرى مرجح قدره 100 دولار لبرميل النفط الخام وهو أعلى قليلاً من سعره المفترض عام 2012. لكن إذا مالت الاقتصادات المتقدمة إلى الركود فمن المحتمل أن يصبح السعر أقل بكثير من 100 دولار للبرميل.

وماذا لو هبط إلى 75 دولاراً عام 2012، مع بقاء كافة الافتراضات الأخرى صحيحة؟ على الرغم من أهميته ذلك فإن هذا التراجع المفترض في أسعار النفط هو أقل بكثير مما حصل عام 2008 (الشكل 1-16 في الأسفل). لقد تطرقت استراتيجية التنمية الوطنية (2011-2016) أيضاً إلى أثر انخفاض سعر النفط الافتراضي على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ويركز هذا السيناريو المتشائم على أهمية أخذ الناتج المحلي الاسمي والحقيقي بعين الاعتبار في قطر. فوفق افتراضات سناريو خط الأساس لن يؤثر تدني أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك لأن حجم إنتاج النفط والغاز حُدد عند مستوى الأساس له كما هي حال الإنفاق الحكومي (بالقيم الاسمية). في الحقيقة ستظهر الآثار في الاقتصاد الحقيقي إذا حدث انخفاض في أسعار للنفط، لكن هذا السيناريو البديل يتجاهل تلك التعقيدات.

وفي ظل هذا السيناريو الذي يفترض أسعار النفط عند 75 دولار للبرميل سيتوقف نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مع عدم تغير مستويات الدخل الاسمية بين عامي 2012 و2011. وإن ما شهدته قطر عند انهيار أسعار النفط عام 2008 هو نمو ثابت في حجم الإنتاج مع نمو سالب في الدخل. إن انكماش الدخل الناتج عن النفط والغاز يؤثر سلباً على الميزان المالي وميزان الحساب الجاري قياساً لما هو وارد في سيناريو بخط الأساس: فالفائض المالي سينخفض بمقدار يزيد على النصف، أي إلى 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وفائض الحساب الجاري سيتدهور بمقدار الثلث، أي 13.2% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، بل إن انخفاض أسعار النفط بشكل أكبر سيكون له تبعات أكبر (الشكل 1-11).

وعلى الرغم من أن هذه الحسابات تبين أن بوسع دولة قطر استيعاب صدمة كبيرة تحدثها أسعار النفط، إلا أن انخفاضاً أكبر وأكثر ديمومة في الأسعار عن متوسط خط الأساس البالغ 100 دولار عام 2012 سيبضعف من آفاق المالية العامة وميزان المدفوعات.

وثمة مخاطر خارجية أخرى قد تؤثر على دولة قطر، لعل أخطرها تفاقم مشاكل الديون السيادية وانتشارها وما قد ينجم عنها من انكماش في أسواق الائتمان العالمية. وإذا ما وقع هذا السيناريو فإنه سيضرب بقوة التوقعات الخاصة بالاستثمار والمشاريع الممولة عالمياً. فمهما كانت أسس ومرتكزات قطر قوية فإنها لن تستطيع تجنب التبعات تماماً.

## التطورات العالمية

واصلت الاقتصادات المتقدمة عام 2010 التعافي من الأزمة (الشكل

## الإطار 1-7: التطورات الاقتصادية العالمية عام 2012

## الولايات المتحدة:

تشير أحدث البيانات الاقتصادية إلى حدوث انتعاش ضعيف وربما متعثر في الولايات المتحدة، إذ بقي عدد الوظائف في شهر أغسطس 2011 دون تغيير مقارنة بشهر يوليو وأدى من توقعات السوق. وقد فسر ذلك على نطاق واسع بأنه مؤشر ضعف في الاقتصاد الأمريكي. كما يشير التراجع المزدوج في أسعار المساكن وتباطؤ التصنيع إلى أن الانتعاش سيكون بطيئاً ومتخبئاً طوال فترة التوقعات. وقد انخفض مؤشر مديري المشتريات التابع لمعهد إدارة التوريدات ISM PMI من 50.9 في شهر يوليو إلى 50.6 في أغسطس. وانخفضت أيضاً مؤشرات التصنيع الإقليمية الرئيسية مثل إمباير وفيلبي فيد وريشمووند.

ومع استمرار أداء الاقتصاد الأمريكي دون المستوى المطلوب، فلا تزال فجوة الناتج (أي الفرق بين الناتج الفعلي والمحتمل)، بحسب تقرير "أفاق الاقتصاد العالمي" لصندوق النقد الدولي لشهر سبتمبر، كبيرة وتبلغ 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع عام 2011 ونحو ضعف قيمتها عندما قيست كنسبة مئوية لمرحلة ما قبل الأزمة.

مازالت السياسة النقدية تدعم النمو الاقتصادي، حيث أعلن مصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في شهر أغسطس 2011 أنه سيحافظ على سعر فائدة 0.25-0% على الأموال الاتحادية كما هي الحال منذ ديسمبر 2008 وذلك حتى منتصف عام 2013 على الأقل.

## الاتحاد الأوروبي:

لا يزال الاتحاد يبرز تحت أزمة ديون سيادية تنتقل بسرعة مع مشاكل ملاءة مالية عالقة في الدول المحيطة، وهو عرضة لأخبار سياسية أو اقتصادية مزعومة. إن برنامج التكيف الذي اتفقت عليه "الترويكا" (الاتحاد الأوروبي، صندوق النقد الدولي، ومصرف أوروبا المركزي) بشأن اليونان في شهر يوليو 2011 قد توقف لأن الاقتصاد اليوناني ما انفك ينكمش والاضطرابات المدنية تصعب مهمة السلطات في تنفيذ تدابير التقشف المالي المطلوب. وثمة حديث متزايد عن تخلف اليونان عن السداد وحتى عن احتمال خروجها من منطقة اليورو.

إيطاليا وإسبانيا اللتان أصبحت ديونهما قيد الرقابة، معرضتان لخطر فقدان القدرة على الوصول إلى أسواق الائتمان. ففي الرابع عشر من شهر سبتمبر خفضت وكالة "موديز" من تصنيف أكبر مصرفين في فرنسا نتيجة انكشافهما على أزمة ديون اليونان. وأبدى صندوق النقد الدولي تحفظه على عدم دقة معايير قياس الضغوط المالية في ميزانيات مصارف منطقة الاتحاد الأوروبي.

علاوة على ذلك، من المتوقع أن يتباطأ اقتصادا ألمانيا وفرنسا اللتان تعتبران، بسبب نمو الصادرات، العمود الفقري لإجمالي النمو في الاتحاد الأوروبي عموماً في النصف الأول من عام 2011.

ولا تزال السياسة النقدية في منطقة اليورو تركز على استقرار الأسعار. إذ أعلن مصرف أوروبا المركزي في شهر سبتمبر عن إبقاء سعر الفائدة الرئيسي عند 1.5%. وهذا يأتي بعد زيادات سابقة بلغت 25 نقطة أساس في شهري أبريل ويوليو. ومع ذلك، ونظراً لتشديد شروط الائتمان ومشاكل الديون في منطقة اليورو، فقد يتحول مصرف أوروبا المركزي إلى موقف أكثر تكيفاً قبل نهاية عام 2011.

## آسيا:

من المحتمل أن يأخذ النمو السريع الذي شهدهته قارة آسيا النامية في النصف الأول من عام 2011 منحى أكثر اعتدالاً في الفترة المتوقعة، إذ يتوقع تقرير "أفاق الاقتصاد العالمي" الصادر في شهر سبتمبر أن ينمو كل من اقتصاد الصين والهند بنسبة 9.5% و7.8% على التوالي عام 2011. وقد توقع صندوق النقد الدولي أن تكون فجوة الناتج لكلا البلدين موجبة عام 2011 (الناتج الممكن أكبر من الناتج المحتمل). وعلائم التسارع المفرط للاقتصاد في كل من الصين والهند دفع صناعات القرار فيهما إلى إجراء عدة زيادات على سعر الفائدة لكبح هذا التسارع. ففي 16 سبتمبر رفع المصرف المركزي الهندي أسعار الفائدة على القروض بمقدار 25 نقطة أساس لتصل إلى 8.25%. لكن نظراً للتدهور الأخير في الظروف العالمية، فقد يحدث تحول في السياسة خلال فترة التوقعات، لاسيما في الصين التي بقيت أسعار الفائدة فيها ثابتة منذ شهر يوليو.

ومن المرجح أن تشهد اليابان انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2011 جراء الآثار المدمرة للزلازل والتسونامي اللذين حدثا في توهوكو في شهر مارس. وقد امتد الضرر الذي لحق بالبنية التحتية في اليابان على طول سلاسل التوريد العالمية، وقد تستغرق عودة الأمور إلى طبيعتها بعض الوقت. وتأتي اليابان في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث أكبر فجوة سلبية في الناتج (الناتج المحتمل أكبر من الفعلي) عام 2011، حسب تقرير أفاق الاقتصاد العالمي. كما يمكن للضغوط الأخيرة لرفع قيمة الين، في وقت يبحث فيه الاقتصاد العالمي عن استثمارات آمنة، أن تجعل انتعاش اليابان أمراً عسيراً. ولمعالجة الأمر، قام مصرف اليابان في شهر أغسطس بتدخلات في سوق العملة ووسع من برنامج شراء الأصول.

ومن المتوقع أن يبقى الاقتصاد الكوري الجنوبي قوياً بفضل الصادرات والطلب المحلي. ويتوقع تقرير أفاق الاقتصاد العالمي أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3.9% عام 2011. لكن قد يغدو التضخم مصدر قلق، وعندها يتعين على واضعي السياسات المفاضلة بين الحد من التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة وبين السماح بزيادة قيمة العملة المحلية (الوان). وقد اختار مصرف كوريا في اجتماع له عقد في شهر أغسطس تثبيت سعر الفائدة عند 3.25%، متخذاً بذلك موقفاً أكثر حذراً بسبب تدهور الأوضاع العالمية.

## الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

إن الاضطرابات السياسية الجارية في كل من مصر، وتونس، والبحرين، واليمن، وسوريا، وعلى الأخص في ليبيا قد أضرت بالآفاق الاقتصادية بالنسبة للمنطقة ككل.

لكن على الرغم من التباطؤ الاقتصادي في المنطقة، فلا يزال نمو الدخل في دول مجلس التعاون الخليجي والدول المصدرة للنفط مرتفعاً جراء ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق الحكومي بتمويل من الإيرادات المتزايدة للموارد الهيدروكربونية. ويتوقع تقرير أفاق الاقتصاد العالمي لشهر سبتمبر أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 4.9% عام 2011، بيد أن السياسة المالية التوسعية والتوسع في السيولة سيزيدان من معدل التضخم في حين أن هبوط أسعار السلع الأساسية من شأنه أن يحد من هذا المعدل خلال أواخر هذا العام.

12-1). ولكن عام 2011، شهد أدلة كثيرة على أن الانتعاش الاقتصادي العالمي بدأ يتباطأ (الاطار 1-7) يتضمن التطورات الرئيسية). فالانتكاسات التي اعتقد مبدئياً أنها مؤقتة اكتسبت الآن طابعاً أكثر ديمومة، وبين الفينة والأخرى تأتينا مجموعة من الأخبار الاقتصادية السيئة التي تشير إلى أن الخبراء الاقتصاديين يعيدون النظر بتوقعاتهم حول نسب النمو عامي 2011 و 2012 نحو معدلات أخفض مما توقعوه سابقاً.

ومع ذلك، تختلف ظروف خريف 2011 عن ظروف عام 2008 في ثلاثة أوجه رئيسية:

أولاً: لقد نشأ الانهيار الذي شهده عام 2008 في القطاع الخاص والأسواق المالية غير المنظمة، مما اضطر لإجراء تدخلات حاسمة في السياسات لدعم السيولة والطلب. أما الصعوبات الحالية فهي سيادية في المقام الأول، وهي تهدد بالإيقاع بالمصارف التي تحتفظ بالأوراق المالية لحكومات تواجه مخاطر السيولة والملاءة.

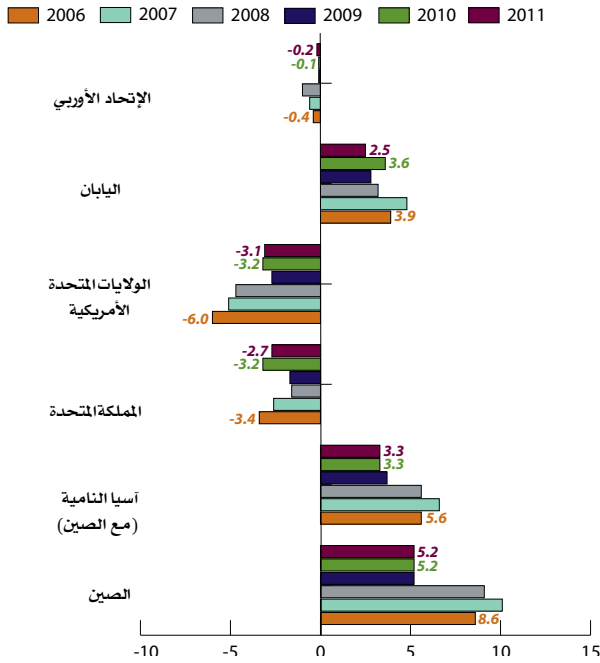
ثانياً: إن الإجماع الأولي الذي تشكل حول السياسات اللازمة لدرء التهديدات الاقتصادية في تصاعد الآن. ففي الولايات المتحدة وأوروبا يؤدي الخوف من الوقوع في مأزق غير محمود عواقبه إلى القيام بأفعال معينة أحياناً أو بالأحرى عدم الإتيان بأية أفعال في أحيان أخرى. فالكونغرس والسلطة التنفيذية في الولايات المتحدة على خلاف بشأن كيفية خفض الديون المتزايدة مع تنشيط النمو في الوقت ذاته. وفي منطقة اليورو، أحبط تباين المصالح الوطنية لدول المنطقة حلول أزمة العملة والديون التي تشهدها المنطقة والتي امتدت الآن من محيط الاتحاد الأوروبي لتهدد الاقتصادات الكبرى في كل من إيطاليا وإسبانيا. وقد أثار التردد في اتخاذ السياسات على جانبي الأطلسي حفيظة المستثمرين، فازدادت علاوات المخاطرة ازدياداً كبيراً. والمقلق هو أنه على الرغم من أن القطاع الخاص لم ينتشل بعد الطلب من حالة الركود في هذه الاقتصادات المتقدمة بسبب تلاشي آثار حزم التحفيز السابقة، فإن السياسة المالية في هذه الاقتصادات تميل الآن إلى التشف.

ثالثاً: على الرغم من أن التحفظ الحالي في سياسات الموازنة يجبر السياسة النقدية على تحمل أعباء أثقل مما كانت عليه عام 2008، فإن لدى هذه السياسة الآن مجالاً أقل لتفادي الصعوبات لأن التخفيف الكبير في القيود على السياسة النقدية والذي ساعد على تخفيف حالة الشلل في أسواق الائتمان عامي 2008-2009 قد خفض أسعار الفائدة الاسمية القصيرة الأمد إلى مستويات تاريخية حتى أصبحت تقارب الصفر في بعض البلدان. ولكن رغم ذلك- ورغم أسعار الفائدة الحقيقية السلبية في عدة اقتصادات- لم يستجب الطلب الخاص على نحو كبير.

أما في منطقة اليورو، فإن لدى معدلات الفائدة متسعا للهبوط (بعد أن ارتفعت مطلع عام 2011). ومن المحتمل أن تقوم الولايات المتحدة بمزيد من التخفيف الكمي وعمليات السوق التي تهدف إلى تعزيز السيولة وخفض أسعار الفائدة على المدى الطويل (وهذا ما سيساعد مقترض الرهن العقاري).

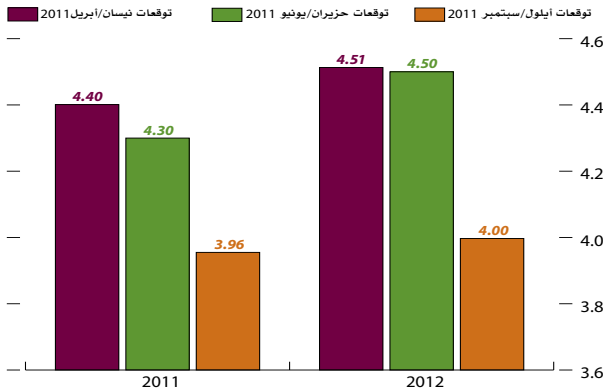
إن أعصاب المستثمرين تبدو على شفير الانهيار في هذه الظروف

الشكل 1-13: ميزان الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي: بتاريخ: 29 سبتمبر 2011 (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weox) 2011

الشكل 1-14: التوقعات العالمية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي بتاريخ 21 أيلول/سبتمبر 2011. (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo>)

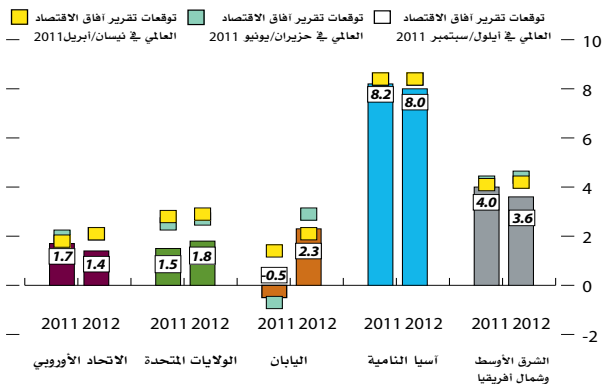
الصعبة الشديدة الاضطراب. فالأسواق تشهد تقلبات كثيرة في كلا الاتجاهين. هم يريدون خفض الديون وزيادة النمو معاً، ولكن يستحيل حل هذا التناقض الآن، إذ أن ما يطمئنهم حيال الديون والملاءة يربعهم حيال الطلب والنمو. ولا يقوم الطلب الخارجي إلا بالقليل لملء الفراغات، كما أن الاقتصادات الناشئة لا تصيف كثيراً إلى إنفاقها المحلي وتواصل تحقيق فوائض خارجية كبيرة (الشكل 1-13). ويتمثل أكبر التحديات المقبلة التي تواجه الاقتصادات المتقدمة في الجمع بين دعم الطلب على المديين القصير والمتوسط وبين التزامات ذات مصداقية بملاءة مالية على مدى أطول.

وقد حذر صندوق النقد الدولي في تقريره حول آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في سبتمبر 2011 من الأخطار التي يشكلها الطلب الضعيف. ويكمن الخطر في أن استمرار ركود الطلب يفاقم مشاكل الدين العام، ويعزز الشكوك، ويخفض النمو إلى مستويات أدنى بكثير مما هو متوقع. وبالتالي فإن ركود الناتج لفترة طويلة يقود إلى انخفاض الناتج المحتمل على المدى الطويل عبر انخفاض الاستثمار مترافقاً بارتفاع معدلات البطالة الهيكلية، وضعف القطاع المالي، وتراجع نمو الإنتاجية. وفي البلدان التي تسمح أوضاعها المالية بذلك (كألمانيا والمملكة المتحدة)، دعا صندوق النقد الدولي إلى مزيد من الإنفاق في الموازنة إذا ما ثبت أن النمو سينخفض إلى ما دون المأمول.

## الآفاق الاقتصادية العالمية:

خفض صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في سبتمبر 2011 من توقعاته إزاء الاقتصاد العالمي. وهذه هي المرة الثانية التي يقوم بها الصندوق بالتخفيض في غضون ستة أشهر، فقد سبق له أن توقع في إبريل 2011 أن يبلغ النمو العالمي 4.4% عام 2011 و4.5% عام 2012، لكنه عاد ليخفضها في يونيو إلى 4.3% عام 2011 محتفظاً بتوقعاته لعام 2012. أما في تقرير سبتمبر، فقد خفضها مجدداً إلى 3.96% عام 2011 وإلى 4% عام 2012 (الشكل 1-14).

الشكل 1-15: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي بتاريخ 21 أيلول/سبتمبر 2011. (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo>)

وضمن هذه المعدلات العالمية، أجرى صندوق النقد تخفيضات حادة في معدلات النمو في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو (الشكل 1-15). كما رأى الصندوق أن النمو في آسيا النامية معتدل يحد منه تشديد السياسة النقدية وضعف الطلب العالمي. أما في اليابان، فإن انتعاش النمو المتوقع عام 2012 يعزى إلى التعافي المتوقع من التسونامي الذي حدث في شهر مارس. وتأتي هذه التخفيضات التي أجراها صندوق النقد في أعقاب تخفيضات مماثلة أجراها مؤخراً كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومصرف التنمية الآسيوي، ومجموعة متنوعة من مراكز التنبؤ الخاصة.

اعتبر صندوق النقد الدولي في أبريل 2011 أن احتمال إجراء هذه التخفيضات الكبيرة في توقعات معدلات النمو ضعيف جداً، بيد أنه غير رأيه كثيراً لسببين: الأول أنه لم يتحقق القسم الأعظم من الانتعاش المتوقع في الطلب الخاص في الاقتصادات المتقدمة، كما لم تولد الأسواق الناشئة إلا طلباً قليلاً على صادرات الدول المتقدمة. والثاني أن التردد وعدم اليقين في السياسات (انظر أعلاه) ولّد حالة من القلق في الأسواق، مما أدى في منطقة اليورو إلى انتقال

### الإطار 1-8: الانحياز الناتج عن التفاؤل وأخطاء توقعات النمو

أظهرت دراسة قام بها صندوق النقد الدولي مؤخراً (لونغاني وزملائه 2011) أن توقعات النمو الاقتصادي تتكيف ببطء مع الحقائق الجديدة، وهذه حقيقة تنطبق على الاقتصادات المتقدمة أكثر مما تنطبق على الأسواق الناشئة.

صحيح أن المتنبئين الاقتصاديين يميلون إلى إعادة النظر في توقعاتهم عن الركود وآثار الأزمات المصرفية بصورة أسرع من تلك التي يجرونها في الفترات الهادئة، إلا أن أخطاءهم في الفترات المضطربة تكون أكبر كثيراً وهم يحاولون قصارى جهدهم فهم التراجع في نمو الناتج. وأظهرت دراسة أخرى (تيمرمان، 2006) أن صندوق النقد الدولي و"لتوقعات المجمع عليها" للنمو الاقتصادي متشابهة جداً، وأن الصندوق كان على الدوام يبالغ في توقعات الناتج. ويشير هذا الدليل إلى أنه ينبغي تفسير مجموعة التوقعات الحالية بحذر. فإذا مال ميزان المخاطر نحو الجانب السلبي كما هي الحال عليه الآن، فإن التجربة تشير إلى وجود احتمال كبير بأن تصبح النتيجة أسوأ مما هو متوقع الآن.

المصادر:

ب. لونغاني، هـ. ستيلكر، ن. تماريسا، "جمود المعلومات في توقعات النمو: بعض الأدلة حول العالم"، ورقة عمل صندوق النقد الدولي WP/11/125، مايو 2011.

أ. تيمرمان، "تقييم توقعات آفاق الاقتصاد العالمي"، ورقة عمل صندوق النقد الدولي WP/06/59، مارس 2006.

الاضطراب من الاقتصادات غير الرئيسية إلى تلك الرئيسية وخلق مخاوف متجددة بشأن سلامة النظام المصرفي. كما أدى في الولايات المتحدة إلى الاعتماد على السياسة النقدية لدعم الطلب، وهي مهمة يمكن للسياسة المالية أن تؤديها بصورة أفضل لو كان بالإمكان كسر الجمود السياسي.

ومع ذلك، ورغم هذه التخفيضات التي أجراها صندوق النقد على توقعاته الأولية، والتي يشوبها مزيد من مخاطر الهبوط، فلا يزال السيناريو الأساسي يفترض أن واضعي السياسات في البلدان المتقدمة يتعاملون بنجاح مع التحديات المزدوجة المالية والتمويلية التي تلوح في الأفق.

إن السيناريو السلبي أكثر كآبة، إذ يقول إنه إذا شملت أزمة الديون منطقة اليورو مثلاً (يفترض السيناريو أنها ستدمر 10% من رأس المال المصرفي في هذه المنطقة) فسينخفض الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر الاثني عشر القادمة بنسبة تزيد عن 3% في منطقة اليورو وتقارب 2% في الولايات المتحدة. وهذا يكفي ليعيد كلتا المنطقتين إلى حالة الركود مجدداً عام 2012، ولن ينجو أي قسم من الاقتصاد العالمي – حيث ستؤدي الأسعار المتدهورة للسلع إلى تخفيض التوقعات في البلدان المصدرة.

ويرى صندوق النقد أن احتمال حدوث هذا السيناريو ضعيف، لكن هل يصح أن يكون متفائلاً إلى هذه الدرجة؟ فالمتنبئون الاقتصاديون لا يملكون سجلاً خاصاً مميزاً، ولا تستجيب توقعاتهم إلى المعلومات الجديدة إلا ببطء. وما يثير القلق في هذه الظروف الحالية هو أن التوقعات الاقتصادية تمر بحالة من "الانحياز إلى جهة التفاؤل" (الإطار 1-8)، وسيؤدي تعديل هذا الانحياز إلى خفض التوقعات إزاء النمو.

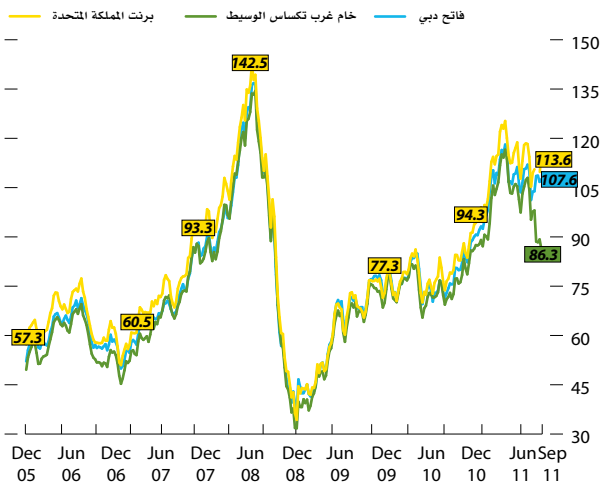
## توقعات أسواق الطاقة والسلع الأساسية

### أسعار النفط

انخفضت أسعار النفط عام 2008 مع بداية فترة الركود العالمي، كما انخفض سعر خام برنت القياسي إلى 34.30 دولاراً للبرميل الواحد يناير 2009 (الشكل 1-16). وقبل ستة أشهر فقط، أي في يوليو 2008، بلغت أسعار النفط ذروتها ليصل سعر مزيج برنت إلى 142.5 دولاراً. ولم تتوقع أسواق العقود الآجلة هذا الانهيار الكبير، ومع ذلك بدأت أسعار النفط تعود تدريجياً إلى مسارها حتى قبل تعافي الاقتصاد العالمي، وذلك يعود في جزء منه إلى تخفيف منظمة الأقطار المصدرة للنفط "الأوبك" للإمدادات بدءاً من يناير 2009.

وقد استمر ارتفاع الأسعار خلال العام، بيد أنها هدأت قليلاً في النصف الأول من عام 2010 لتعود وتكتسب مزيداً من الزخم في النصف الثاني بسبب الانتعاش الاقتصادي، ولكنها بقيت أدنى من توقعات الأوبك. وقد أدت المخاوف بشأن احتمال حدوث اضطرابات في العرض جراء الأحداث في ليبيا وفي أجزاء أخرى من الشرق الأوسط، إلى ارتفاع "علاوة" المخاطرة ودفعت سعر برنت إلى 125.3 دولاراً في أبريل 2011، مقتراباً من الذروة التي بلغها في يوليو 2008. وحتى منتصف 2011، حافظ السحب من مخزونات

الشكل 1-16: متوسط الأسعار الفورية الأسبوعية للبرميل الواحد من النفط الخام بالدولار

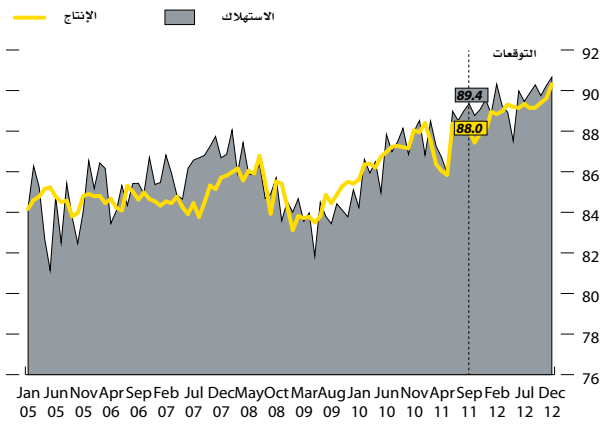


المصدر: وكالة معلومات الطاقة الأمريكية - قاعدة بيانات توقعات الطاقة على المدى القصير بتاريخ 21 أيلول/سبتمبر 2011. (<http://www.eia.doe.gov>)



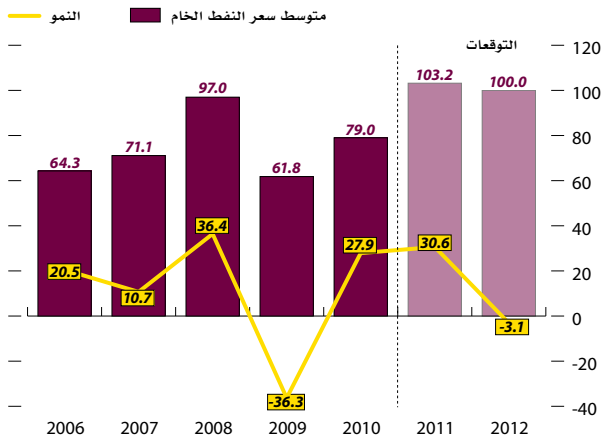
النفط على توازن معقول في أسواق النفط.

الشكل 1-17: العرض والطلب العالمي على النفط الخام والوقود السائل (مليون برميل يومياً)



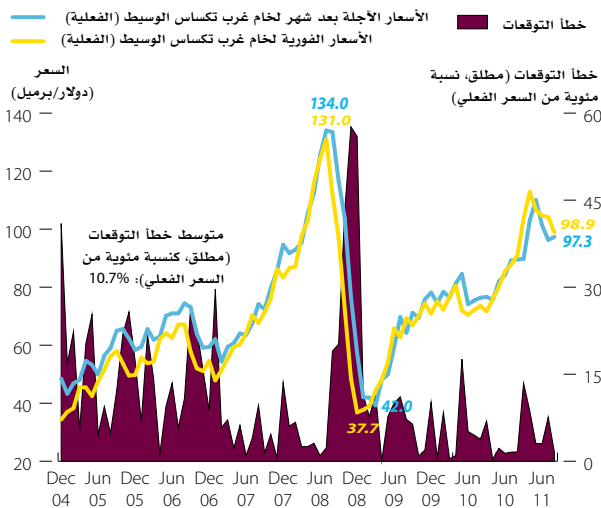
المصدر: وكالة معلومات الطاقة الأمريكية - قاعدة بيانات توقعات الطاقة على المدى القصير بتاريخ 21 أيلول/سبتمبر 2011. (<http://www.eia.doe.gov>)

الشكل 1-18: متوسط سعر النفط الخام (دولار/برميل)



ملاحظة: المتوسط البسيط لثلاثة أسعار فورية: خام برنت، وغرب تكساس الوسيط، وفاتح دبي (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo>)

الشكل 1-19: متوسط الأسعار الشهرية للنفط الخام: المعجلة مقابل الأجلة



المصدر: تقديرات تستند إلى بيانات وكالة معلومات الطاقة الأمريكية - قاعدة بيانات الطاقة على المدى القصير وتوقعات الطاقة بتاريخ 21 سبتمبر 2011. (<http://www.eia.doe.gov>)

وفي النصف الثاني من عام 2011، بدأت أسعار النفط بالتراجع مجدداً. ففي يونيو، شكل الطرح المفاجئ للاحتياطيات في الأسواق من قبل أعضاء الوكالة الدولية للطاقة (التي تتألف أساساً من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) نقطة تحول. ورغم أن تأثير هذه الزيادة على العرض مؤقت حكماً - إذ يجب إعادة تغذية الاحتياطيات في مرحلة ما - فقد استمر الاتجاه التنازلي للأسعار.

وثمة عاملان آخران يُحتمل أنهما أسهما في الحد من ارتفاع الأسعار. فقد تكون "علاوة" المخاطرة على أسعار النفط قد استقرت بعد أن تبين أن الأحداث في ليبيا أقل خطورة مما كان متوقفاً، كما تضاءلت توقعات الطلب مع التعديلات التي خفضت من توقعات النمو العالمي - فالطلب على زيت الوقود في الصين قد بدأ بالتراجع فعلاً. (وقد قلص المستثمرون حجم استثماراتهم المالية الطويلة الأمد الخاصة بعقود النفط الأجلة).

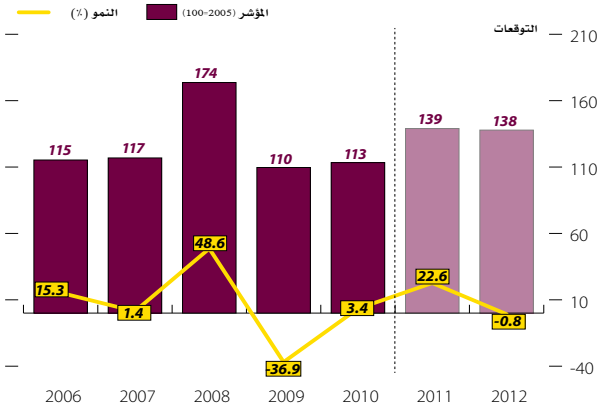
وفي شهر سبتمبر، عدلت الوكالة الدولية للطاقة توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط ليصبح 1% عام 2011 و1.4% عام 2012. بيد أن هذه التوقعات المنقحة تفترض أن الانخفاض المطلق الذي حدث عامي 2008 و2009 لن يتكرر في ظل التباطؤ الحالي لحجم الطلب. ولكن على المدى المتوسط، تتوقع الوكالة أيضاً تباطؤ نمو العرض (الشكل 1-17). إذ أن حقول النفط الحالية آخذة بالنضوب وإنتاجها يتراجع شيئاً فشيئاً، كما أن عمليات التنقيب القليلة التي امتدت لفترة طويلة في الماضي (عندما كانت أسعار النفط منخفضة) ستحد من إمكانية زيادة العرض مستقبلاً.

وبالنسبة للمستقبل القريب، توقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أبريل 2011 أن يصل متوسط سعر برميل النفط إلى 107.2 دولاراً عام 2011 ليرتفع إلى 108 دولارات عام 2012. لكن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي صدر في سبتمبر خفض هذه التوقعات إلى 103 دولاراً عام 2011 و100 دولار عام 2012 (الشكل 1-18). (إن هذه التعديلات مدرجة في التوقعات الاقتصادية لدولة قطر والواردة سابقاً في هذا الجزء).

لا تزال مخزونات النفط كافية، وهذا يعني احتمالية انخفاض توقعات الأسعار المشار إليها أعلاه. ومع ذلك، من المعروف أنه يصعب التنبؤ بأسعار النفط مع هذه النوبات المتكررة من التقلبات الكبيرة وغير المتوقعة في الأسعار، وهذا يؤدي إلى نطاق واسع جداً للأسعار المستقبلية الممكنة الحدوث. كما لا تقدم أسواق العقود الأجلة دليلاً يمكن الاعتماد عليه كثيراً. فحتى بعد شهر واحد من الآن سيبلغ الفارق بين الأسعار المستقبلية والأسعار المتحققة 11% في المتوسط خلال السنوات القليلة الأخيرة (الشكل 1-19). وتميل العقود الأجلة أيضاً إلى المبالغة أو التقليل من مدى التوقعات الخاصة بالأسعار المحققة لتستجيب ببطء إلى نقاط التحول.

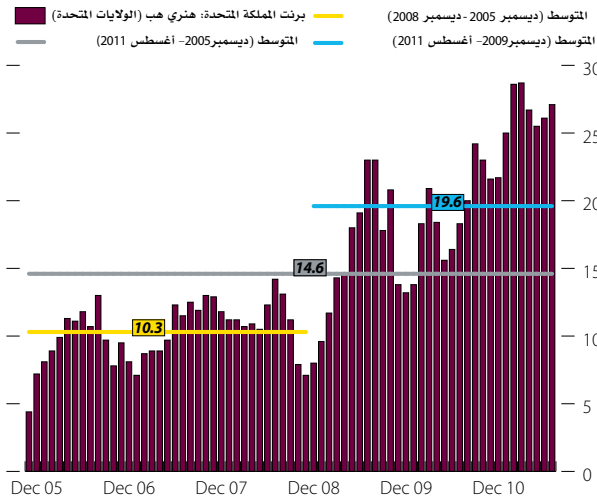
## أسعار الغاز:

الشكل 1-20: مؤشر أسعار الغاز الطبيعي (2005=100)



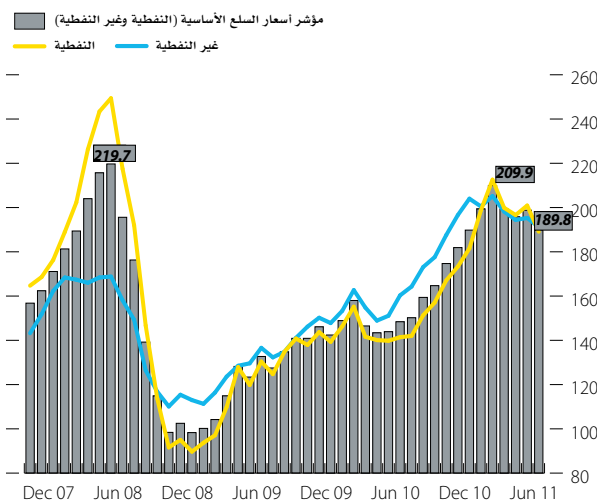
ملاحظة: وهذا يشمل مؤشرات أسعار الغاز الطبيعي الأوروبي، والياباني، والأمريكي المصدر؛ وكالة معلومات الطاقة الأمريكية - قاعدة بيانات الطاقة على المدى القصير وتوقعات الطاقة (http://www.eia.doe.gov) بتاريخ 21 سبتمبر 2011

الشكل 1-21: نسب الأسعار الفورية: النفط الخام والغاز



المصدر: قاعدة بيانات أسواق السلع الرئيسية التابعة للبنك الدولي (http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPROSPECTS) وكالة معلومات الطاقة الأمريكية - قاعدة بيانات الطاقة على المدى القصير وتوقعات الطاقة (http://www.eia.doe.gov) كلاهما بتاريخ 21 سبتمبر 2011.

الشكل 1-22: المؤشر الشهري لأسعار السلع الأساسية (2005=100)



المصدر: قاعدة بيانات أسعار السلع الأساسية التابعة لصندوق النقد الدولي بتاريخ 26 سبتمبر 2011. (http://www.imf.org)

من المتوقع أن ترتفع الأسعار الفورية للغاز خلال فترة التوقعات بفضل ارتفاع الطلب. وهذا يعكس في المقام الأول زيادات في المبيعات الروسية إلى ألمانيا وفي المبيعات الإندونيسية إلى اليابان وذلك في أعقاب إغلاق المفاعلات النووية الألمانية واليابانية وارتفاع الطلب على الغاز (الشكل 1-20).

وتتوقع نشرة آفاق الاقتصاد العالمي لشهر سبتمبر ارتفاع متوسط أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 22.6% تقريباً عام 2011 لتعود وتهبط بنسبة 0.8% عام 2012. وللأسباب المبينة أعلاه (آفاق العامين 2011-2012)، من المحتمل أن يكون سعر الغاز القطري قد تبدل بالتزامن مع تبدلات أسعار النفط العالمية.

نتيجة لمجموعة متنوعة من الأسباب، ارتفعت الأسعار الفورية للنفط وأصبحت أعلى بكثير من معدل "مكافئ الطاقة" الذي يبلغ 6.9 بالنسبة لسعر كل برميل من النفط وسعر كل مليون وحدة حرارية بريطانية من الغاز. ويبين الشكل (1-21) كيف أدت الاتجاهات التاريخية في تغيرات أسعار النفط والغاز إلى زيادة نسبة السعر المحققة إلى أعلى بكثير مما يعادلها من مكافئ الطاقة.

وفي واقع الأمر، بلغ متوسط نسبة السعر بين عامي 2009-2011 نحو ضعف نسبة المتوسط التاريخي الأخير الذي وصل إلى قيمة 10.3، وثلاثة أمثال سعر مكافئ الطاقة. وتساعد زيادة الإمدادات من مصادر غير تقليدية للغاز (تحديداً الغاز الصخري من الولايات المتحدة) والعوامل التي تحد من استبدال النفط بالغاز على المدى القصير (يستخدم الغاز في الدرجة الأولى لإنتاج الطاقة، في حين يُستخدم النفط في المقام الأول في النقل) على تفسير استمرار هذا الاختلاف.

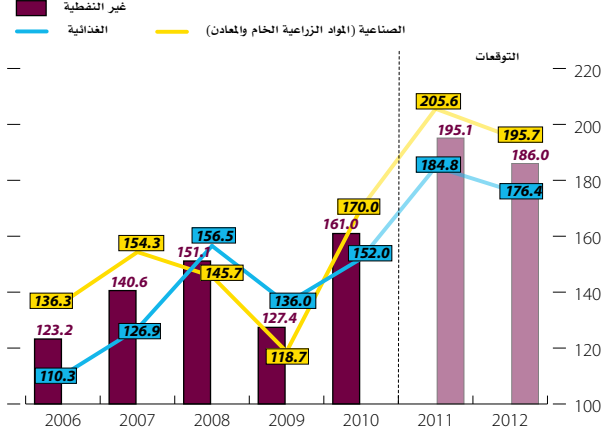
## أسواق السلع غير الطاقوية:

ارتفعت أسعار هذه الفئة من السلع خلال النصف الأول من عام 2011 نتيجة مجموعة من العوامل. ويبدو تأثير الصين على الطلب الخاص بالعديد من هذه السلع واضحاً وضوح الشمس، وهو يمثل جزءاً كبيراً من الطلب المتزايد عالمياً. فالصين بلد يخطو خطوات سريعة نحو التصنيع والتمدن، وهما تحولان يزيدان الطلب على الوقود والمعادن. كما أن تغير الأنماط الغذائية، لاسيما التحول نحو اللحوم كمصدر رئيس للبروتينات، يدفع بالطلب على الحبوب لتغذية قطعان الماشية. وقد ساهمت قوة الاقتصاد الصيني خلال عامي 2010 و2011 في ازدياد مستويات الأسعار.

وعلى الصعيد العالمي، أدت القيود على المعروض السلعي (الناجمة عن تراجع المخزون في بداية عام 2011)، والأحداث السلبية (مثل سوء الأحوال الجوية التي قضت على المحاصيل الزراعية) إلى ارتفاع الأسعار أيضاً. ولما كان إنتاج المعادن والمواد الغذائية يحتاج لكميات كبيرة من الطاقة، فقد أدى ارتفاع تكاليف الوقود إلى ارتفاع الأسعار أيضاً.

وبعد أن ارتفع مؤشر أسعار السلع الأساسية الخاص بصندوق النقد الدولي (الذي يتضمن النفط) في أبريل 2011 إلى أعلى مستوى له

الشكل 1-23: مؤشر أسعار السلع الأساسية غير النفطية  
(2005=100)



المصدر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي) في عام 2011 بتاريخ 21 سبتمبر 2011. (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo>)

منذ يوليو 2008، عاد إلى الانخفاض (الشكل 1-22). وقد واصلت الأسعار تراجعها حتى أغسطس 2011 لتتخفص بنسبة تزيد قليلاً عن 10%. كما سجلت مؤشرات أسعار السلع الأساسية الأخرى مثل مؤشر ستاندرد أند بورز هيوغوياً آخر بنسبة 10% تقريباً من أغسطس وحتى أواخر سبتمبر. وبحسب تقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر سبتمبر، انخفضت أصول السلع الخاضعة للإدارة في شهري مايو ويونيو وهما آخر شهرين تتوفر عنهما البيانات. وفي الوقت الذي لم يتم فيه الوصول بعد إلى قرار بشأن الأثر البعيد المدى لسلوك الاستثمار المالي (كالمضاربات) على أسعار السلع الأساسية، فإنه يمكن دون ريب أن يكون للأنشطة الاستثمارية أثر قوي قصير الأجل. إن اعتدال نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين وازدياد التشاؤم بشأن التوقعات الاقتصادية العالمية قد أثرا تأثيراً كبيراً على الطلب، وربما أدى ازدياد النفور من المخاطر والتوقعات بزيادة قيمة الدولار إلى خفض الطلب على السلع، أيضاً.

لقد خفض تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر سبتمبر توقعاته بشأن نمو أسعار السلع غير النفطية عام 2011 إلى 21.2%، وتوقع أيضاً حدوث انخفاض آخر بنسبة 4.7% عام 2012 (الشكل 1-23). وإضافة إلى التطورات المذكورة أعلاه، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يخفف النمو المعتدل في الأسواق الناشئة، التي شكلت في الأونة الأخيرة مصدراً لزيادة الطلب على السلع، من تلك التوقعات. كما أن العوامل في جانب العرض، ومنها وفرة المحاصيل الغذائية التي حصلت مؤخراً، قد تدعم العرض، ولكن تبقى هنالك مخاطر الإضرابات في جانب العرض والتي قد ترفع الأسعار مجدداً.



## الملحق: فرضيات الإطار ومصادر البيانات

إن الفرضيات الأساسية للمعطيات والتعاريف هي على الشكل التالي: تقوم الأمانة العامة للتخطيط التنموي بوضع تفسير متسق داخلياً للاقتصاد عام 2010، عبر تكرار تقديرات جهاز قطر للإحصاء المنقحة للحسابات القومية وغيرها من المعلومات الرئيسية، بما في ذلك الحساب المالي وحسابات ميزان المدفوعات. وتعتمد توقعات الأمانة العامة على نشرة الربع الثاني للنتائج المحلي الإجمالي، وبيانات ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف قطر المركزي في أغسطس 2011 وتقديرات الموازنة في يوليو 2011 الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية. وبناءً على حسابات متناسقة داخلياً لسنة الأساس يمكن توقع هذه الحسابات لعامي 2011 و2012.

وقد عدلت الأمانة العامة أرقام وزارة الاقتصاد والمالية لتعكس مصاريف الرواتب والأجور المقدرة بعد زيادة رواتب القطاع العام في شهر سبتمبر. وتشتمل هذه التقديرات على افتراضات الأمانة بخصوص نتائج السعر المرجح للنفط عامي 2011 و2012 ويستند تقدير إيرادات السنة المالية 2012-2013 إلى افتراضات خاصة بالدخل الناتج عن بنود دخل قطاع الهيدروكربون واتجاهات الدخل الناتج عن القطاع غير الهيدروكربوني. كما تم استخلاص تقدير الإنفاق من تقديرات السنة المالية 2011-2012 بالاستعانة بالاتجاهات التاريخية والافتراضات الخاصة بنفقات المشاريع الاستثمارية.

وقد اتبعت التعاريف القطاعية تلك المعتمدة من قبل جهاز قطر للإحصاء. ففي تقديرات الجهاز المنقحة للحسابات القومية نقلت بعض النشاطات المصنفة سابقاً ضمن الغاز إلى النفط وبعض الصناعات التحويلية النهائية. ويصنف الجهاز حالياً أي نشاط يشتمل على معالجة هامة لمواد لقيمة نفطية أو غازية بوصفه صناعةً تحويلية.

وقد استقيت توقعات أسعار النفط والسلع غير النفطية عامي 2011 و2012 من قاعدة بيانات الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي لشهر سبتمبر 2011. كما أخذت أسعار الغاز من تقديرات البنك الدولي لأسعار التسليم إلى اليابان في شهر سبتمبر. وقد تم دمج هذه التوقعات للأسعار مع المعلومات عن أسعار المنتج الخاصة بسلة إنتاج النفط والغاز القطرية.

أما المعطيات حول تطور حجم الإنتاج في قطاع الهيدروكربون، فقد استقيت من شركة قطر للبترول. وتقوم الأمانة العامة للتخطيط التنموي بدمج التقديرات التفصيلية للمنتج في مجاميع النفط والغاز باستخدام أوزان سعر القيمة المضافة لسنة الأساس.

وثمة مصادر عدة ساهمت في بناء افتراضات الإنفاق الاستثماري المستقبلي، وأهمها تقديرات الموازنة العامة، وخطط الإنفاق الاستثماري لشركة قطر للبترول، والمشاريع المتعاقد عليها وتواريخ الإنجاز من قاعدة بيانات "ملخص التنظيم الاقتصادي في الشرق الأوسط MEED"، وقد جمعت مع الافتراضات الخاصة بسجلات الإنفاق. وتفترض الأمانة العامة للتخطيط التنموي أنه لن يكون هناك مشاريع جديدة هامة يتم التكليف بها خلال فترة التوقع وترتبط بصورة

مباشرة بنهائيات كأس العالم لكرة القدم لعام 2022 (الإطار 1-6). وقد أعلنت اللجنة العليا المعنية بالبطولة أن وضع حجر الأساس لاستاد جديد ربما يحدث عام 2012.

وتفترض الأمانة العامة أيضاً أن النمو الكبير في الصادرات يرتبط ارتباطاً مباشراً بالطاقة الإنتاجية للنفط والغاز، لأن أقل من 2% من صادرات قطر تأتي من القطاع غير النفطي. أما نمو المستوردات فإنه يتوقف على نشاطات الاستثمار الأولية والنهائية في قطاع النفط والغاز إضافةً إلى مستوى النشاط الاقتصادي في الاقتصاد المحلي.

واستقيت تقديرات عدد السكان من استراتيجيية التنمية الوطنية (2011-2016).

ولا تستخدم الأمانة العامة للتخطيط التنموي الإطار الكلي لتقدير تضخم أسعار المستهلك لكنها تبحث في اتجاهات أسعار السلع العالمية وسعر صرف الدولار الأمريكي الفعلي الاسمي، واحتمالات نمو السكان في قطر والأوضاع السائدة في سوق الإيجارات السكنية المحلية.

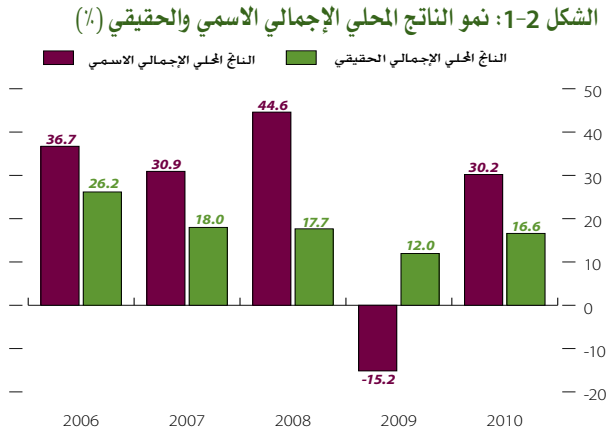
سعر صرف الريال القطري مقابل الدولار الأمريكي: 3.64 ريال قطري = 1 دولار أمريكي.



## الجزء الثاني – الأداء الاقتصادي عامي 2009 و2010

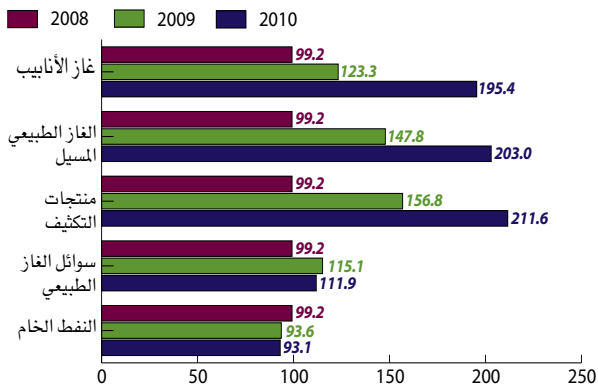
شهد عام 2010 تعافي الاقتصاد القطري من تبعات الركود العالمي التي أعاقته نموه عام 2009. وقد ساعد على ذلك زيادة الطاقة الإنتاجية لقطاع الهيدروكربون وارتفاع أسعار النفط. وأصبحت الصناعة التحويلية أفضل حالاً أيضاً عام 2010 وكذلك حال بعض الخدمات. غير أن نشاط البناء بقي متدنياً ولا يزال ناتجه دون تغيير عموماً بعد التباطؤ الذي حدث عام 2009. وعلى الرغم من أن النشاط الاقتصادي خارج قطاع الهيدروكربون شهد نمواً مطرداً في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يزال يتربع على قمة المؤشرات الاقتصادية في قطر. وإذا ما صنف نشاط الصناعة التحويلية ضمن أنشطة قطاع الهيدروكربون يصبح اعتماد الاقتصاد القطري على قطاع الهيدروكربون جلياً جداً. وبقيت أوضاع المالية العامة وميزان المدفوعات مستقرة في كلتا السنتين. وارتفعت أسعار المستهلك عام 2010 على خلفية ارتفاع أسعار السلع العالمية، بعد تراجعها عام 2009.

### نمو الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرات جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 17 و18 يوليو 2011 (<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>)

### الشكل 2-2: حجم إنتاج القطاع الهيدروكربوني (مؤشرات، 100=2007)



المصدر: تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرات جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 3 أبريل 2011 (<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>)

عاد نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدولة قطر إلى الارتفاع مجدداً بعد الانكماش الذي شهده عام 2009. وتشير بيانات جهاز قطر للإحصاء إلى نمو قوي بلغ 30.2% عام 2010 في أعقاب انكماش بمعدل 15.2% عام 2009 (الشكل 2-1). وكان للتوسع في ناتج قطاع الهيدروكربون وارتفاع أسعاره إسهاماً كبيراً في تعافي نمو الدخل الاسمي لدولة قطر عام 2010.

ومع ازدياد ناتج قطاع الهيدروكربون ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 16.6% عام 2010، وكان قد شهد ارتفاعاً عام 2009 على الرغم من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في ذلك العام. ويعود الفرق بين التقديرات الاسمية والكمية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام إلى الانخفاض الحاد في أسعار الهيدروكربون. (انظر الإطار 2-1 أدناه لتوضيح أهمية الفرق بين القيم الاسمية والحقيقية لناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر). ولم تكن الزيادة المعتدلة في كميات الإنتاج كافية لتعويض الانخفاض في أسعار الإنتاج، كما أن أسعار السلع الأخرى التي تنتجها دولة قطر، مثل الأسمدة، قد انخفضت أيضاً.

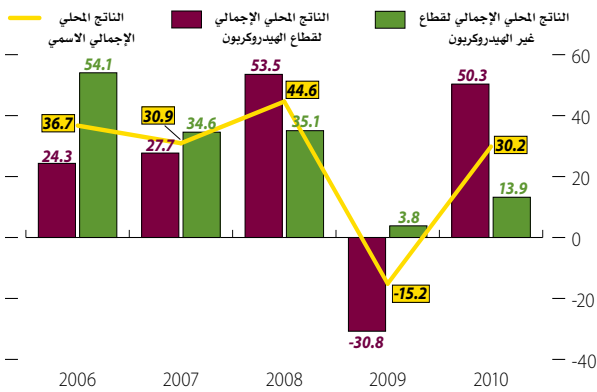
مما تقدم يتبين أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عامي 2009 و2010 انخفض دون متوسط معدل النمو السنوي الذي شهدته الفترة بين عامي 2006 و2008 والذي بلغ 17.8%.

### مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي ونموه

يهيمن قطاع الهيدروكربون على المشهد الاقتصادي في دولة قطر، فالنفط الخام الذي كان العماد الرئيسي لهذا القطاع أخلى مكانه للغاز الطبيعي المسال. ويحظى غاز خطوط الأنايب ومنتجات التكثيف أيضاً بمساهمة كبيرة في سلة إنتاج قطاع الهيدروكربون

الشكل 2-3: نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي: قطاع الهيدروكربون

وغير الهيدروكربون (%)

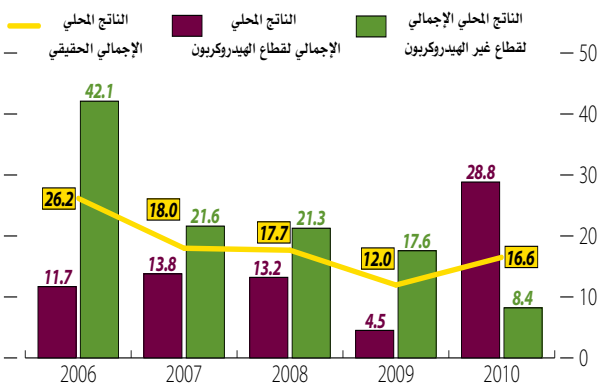


ملاحظة: قطاع الهيدروكربون يتضمن استخراج النفط الخام والغاز قيد الحفر والتنقيب.

المصدر: تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرات جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 17 و18 يوليو 2011 (<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>)

الشكل 2-4: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: قطاع الهيدروكربون

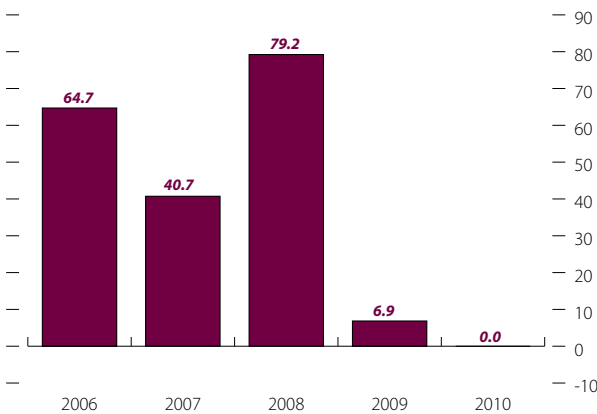
وغير الهيدروكربون (%)



ملاحظة: قطاع الهيدروكربون يتضمن استخراج النفط الخام والغاز قيد الحفر والتنقيب.

المصدر: تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرات جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 17 و18 يوليو 2011 (<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>)

الشكل 2-5: نمو قطاع البناء (%)



ملاحظة: الناتج مقاس بالاسعار الثابتة.

المصدر: تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرات جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 17 و18 يوليو 2011 (<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>)

الإطار 2-1: تغير شروط التبادل التجاري وحركة الدخل المحلي في دولة قطر

على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) هو المقياس الطبيعي للنشاط الاقتصادي إلا أن قدرته على قياس حركة الدخل المحلي في دولة قطر محدودة.

ويمكن للتغيرات في أسعار الصادرات القطرية (المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسعر النفط) قياساً بتغير أسعار مستورداتها أن تؤثر بصورة ملحوظة على الدخل. فعند احجام محددة من المستوردات والصادرات التجارية تحقق الزيادة في سعر الصادرات القطرية بالنسبة إلى سعر ما تستورده دولة قطر مكاسب للدخل المحلي. (وبالمثل فإن انخفاض الأسعار يؤدي إلى خسائر). ففي اقتصاد تشكل المستوردات والصادرات مجتمعة أكثر من 77% من ناتج المحلي الإجمالي الاسمي فإن مكاسب أو خسائر "شروط التبادل التجاري" قد تكون ذات أهمية كبيرة.

وتبين تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي أن الحركات الموازية لشروط التبادل التجاري هيمنت على مصادر زيادة الدخل الأخرى منذ عام 2006 حتى أواسط عام 2008، غير أن بعض هذه المكاسب تآكلت عام 2009، قبل أن تعود للتحسن عام 2010 نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

(الشكل 2-2). وتبين بيانات الحسابات القومية لدولة قطر أن نشاط قطاع الهيدروكربون يتمحور حول إنتاج هذه المنتجات الأساسية وتصنيعها المباشر. ومن الناحية الإحصائية، تستثنى من "قطاع الهيدروكربون" أنشطة الصناعات التحويلية التي تستخدم النفط والغاز كمواد أولية والخدمات المتكاملة معها رأسياً كالنقل.

ويخلص الشكلان (2-3) و(2-4) مساهمة قطاعي الهيدروكربون وغير الهيدروكربون في نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي.

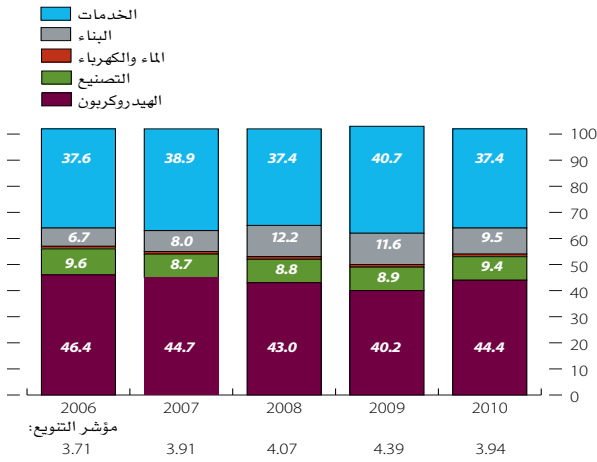
أما خارج قطاع الهيدروكربون، فإن مساهمة قطاع البناء تبرز بقوة في تفسير وتيرة النمو ونمطه أثناء فترة التباطؤ الاقتصادي (2008 - 2009) (الشكل 2-5). وكانت الاستثمارات الأساسية في البنية التحتية في دولة قطر (بما فيها العقارات) قد حفزت قطاع البناء لغاية عام 2008، لكن نتيجة إلغاء أو تأجيل المشاريع خلال فترة الركود العالمي فقد تراجع نشاط هذا القطاع، لدرجة أن نموه بلغ صفراً خلال عام 2010 (الإطار 2-2).

أما قطاع الصناعة فإنه يتمحور حول أنشطة تستخدم المواد الهيدروكربونية القيمة أو أنشطة كثيفة الطاقة تستفيد اقتصادياً من انخفاض تكاليف الطاقة في دولة قطر. لكن أثره على الوتيرة العامة للنشاط الاقتصادي ضعيف نظراً لمساهمته المحدودة في الناتج الكلي والتي بلغت 9.1% وسطياً في الفترة 2006-2010 (الشكل 2-6).

ومع ذلك استفاد قطاع التصنيع عام 2010 من تحسن الأوضاع في الاقتصاد العالمي ومن الطاقة الإنتاجية الإضافية، حيث ارتفع ناتجه بنسبة 22.4% مقارنةً بمتوسط سنوي قدره 15.3% للفترة 2006-2010 (الشكل 2-7).

أما قطاع الخدمات فلا يزال صغيراً جداً بالنسبة لاقتصاد ذي دخل مرتفع كما هي الحال في دولة قطر، حيث شكل هذا القطاع 37.4%

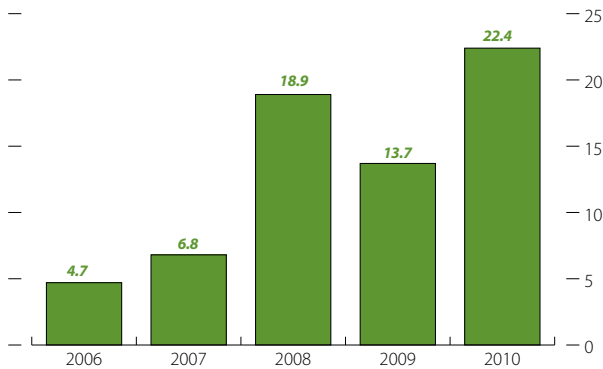
الشكل 2-6: تركيبة الناتج: الحصة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



ملاحظة: مؤشر التنوع هو عكس مؤشر هيرفيندال-هيرشمان للتركيز. قطاع الهيدروكربون يتضمن النفط الخام والغاز قيد الحفر والتنقيب.

ملاحظة: تبلغ الماء والكهرباء معاً 1% تقريباً. الأرقام لا تصل إلى 100% لأن خدمات الوساطة المالية، المقاسة بصورة غير مباشرة، ذات حصة صغيرة سالبة. المصدر: تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرات جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 17 و18 يوليو 2011 (<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>).

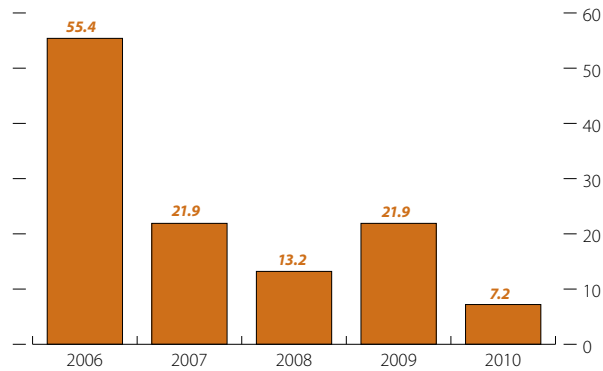
الشكل 2-7: نمو قطاع التصنيع (%)



ملاحظة: يتضمن قطاع التصنيع أنشطة الصناعات التحويلية للمنتجات الهيدروكربونية. الناتج مقاس بالأسعار الثابتة

المصدر: تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرات جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 17 و18 يوليو 2011 (<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>)

الشكل 2-8: نمو قطاع الخدمات (%)



ملاحظة: الخدمات تتضمن النقل والاتصالات والتجارة والفندقة والخدمات المالية والحكومية والمنزلية والاجتماعية. الناتج مقاس بالأسعار الثابتة

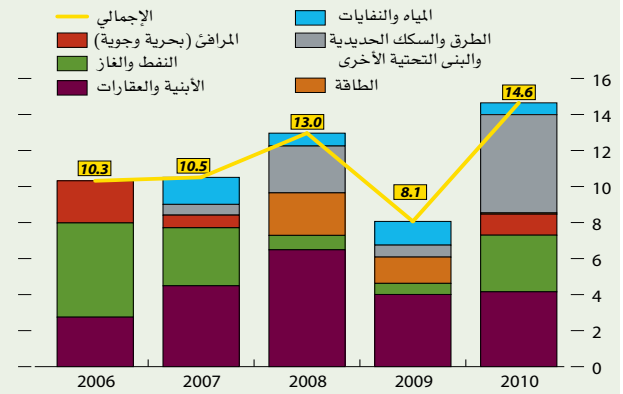
المصدر: تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرات جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 17 و18 يوليو 2011 (<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>)

## الإطار 2-2: الاستثمار في البنية التحتية

استثمرت الحكومة القطرية مبالغ طائلة في البنية التحتية في الفترة (2006 - 2010)، فقد بلغ الإنفاق التراكمي فيها نسبة 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي - أي أكثر من ضعف معدل إنفاق عينة من الدول عددها 69 من مختلف أنحاء العالم والبالغ 5% من الناتج المحلي الإجمالي فيها استناداً إلى استراتيجية التنمية الوطنية 2011 - 2016

وتقدر قيمة الإنفاق التراكمي في البنية التحتية خلال هذه الفترة، بحسب المشاريع المتعاقد عليها، بحدود 56.5 مليار دولار. وبلغت قيمة المشاريع المتعاقد عليها حديثاً عام 2010 وحده 14.6 مليار دولار وهو ما يعادل ضعف قيمتها في العام السابق (أنظر الشكل المرافق ضمن الإطار).

## الإنفاق الاستثماري (مليار دولار)



أ- بحسب عدد المشاريع المرخصة سنوياً وبموازنة إجمالية تزيد عن 50 مليار دولار في فترة التنفيذ، بما فيها المشاريع الضخمة مثل مطار الدوحة الدولي الجديد.

المصدر: قاعدة بيانات ميد للمشاريع (<http://www.meedprojects.com>) بتاريخ 15 مايو 2011.

من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2010. وتغطي الخدمات طيفاً من النشاطات يتراوح بين نقل الغاز الطبيعي المسال على ناقلات الغاز المسال المبرد "Qmax" و"Qflex" إلى الخدمات الإعلامية والنقل الجوي والصحة والتعليم والخدمات المالية مروراً بالخدمات المحلية الكثيفة العمالة والمنخفضة القيمة المضافة. غير أن النمو في هذا القطاع (الشكل 2-8) يعكس المد والجزر في مجموعة من العوامل التي لا يرتبط الكثير منها بقطاع الهيدروكربون.

ومن منظور أبعد فإن تركيبة الناتج شهدت تغيراً ملموساً خلال العقد المنصرم، فقد حققت دولة قطر نجاحاً كبيراً في الانتقال إلى مجالات جديدة من النشاط الاقتصادي خارج قطاع الهيدروكربون (الإطار 2-3). بيد أن مقياس التنوع الاقتصادي الذي يبين انخفاض حصة الهيدروكربون يزيد من 46.4% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2006 إلى 44.4% عام 2010، لا يعكس إلى حد ما، واقع الحال.

أولاً: تم تصنيف الصناعات التحويلية المعتمدة على الهيدروكربون بوصفها إما تصنيعاً (كإنتاج الإيثيلين) أو خدمات (كنقل الغاز المسال مثلاً). فتمتاز ارتباط وثيق بين تغيرات إنتاج قطاع الهيدروكربون

### الإطار 2-3: تنويع الاقتصاد

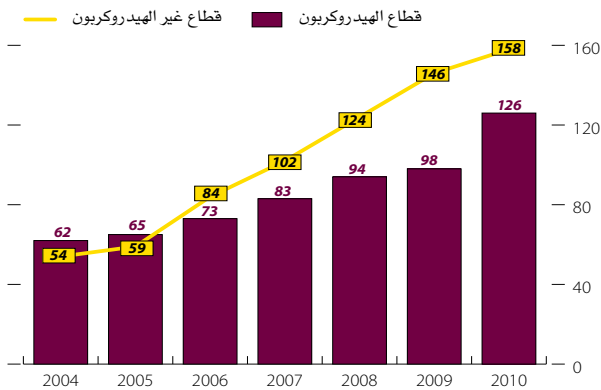
تواجه دولة قطر حقيقة واحدة ثابتة لا جدل فيها وهي أن ثرواتها النفطية آيلة إلى النضوب وليس أمامها من خيار سوى التنويع. لذلك يجب أن تحل مصادر الدخل والثروة الجديدة في نهاية الأمر محل المصادر القائمة على الهيدروكربون كي يتمكن البلد من تلبية احتياجاته المستقبلية وبصورة مستدامة. وسيكون للخيارات التي تتخذها دولة قطر إزاء طبيعة التنويع تأثير حتمي على مسار التنمية فيها.

وقد حققت الدولة تطوراً مطرداً باتجاه تنويع مصادر الدخل، فاستثمرات جهاز قطر للاستثمار وأصول الكيانات الأخرى المرتبطة بالدولة في خارج البلاد ستوفر دخلاً يمكن أن يستخدم في السنوات اللاحقة في دعم احتياجات الاقتصاد من الأموال والقطع الأجنبي. أما إلى أي مدى ستلبي هذه الاستثمارات تلك الاحتياجات فذلك يعتمد على كل من مقدار الدخل الذي يوضع جانباً للادخار ومقدار العائد على محفظة الأصول التي تمتلكها دولة قطر.

إضافة إلى فكرة تنويع مصادر الدخل، فإن رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 تتطرقان إلى مسألة التنويع الاقتصادي بمفهوم أعم وأشمل، فطموح دولة قطر كي تصبح مجتمعاً مبدعاً وخلاقاً وريادياً يتطلب امتلاك قدرات جديدة وإعادة التوازن بين دور الدولة والقطاع الخاص وخلق المحفزات وآليات الحوكمة التي ستولد اقتصاداً ديناميكياً حيويًا.

ويمكن التحدي المباشر في عكس التراجع الأخير في معدل الإنتاجية وإزالة مواطن الخلل والحواجز الأخرى أمام قطاع الأعمال. وقد أطلقت استراتيجية التنمية الوطنية برامج لمعالجة المعوقات وقدمت أهدافاً تأشيرية لتوجيه الإصلاحات. وعلى الرغم من أن تنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم في قطر عام 2022 قد يطرح بعض التحديات إلا أنه يؤمن أيضاً التركيز والانضباط اللازمين لمواجهة هذه التحديات والتغلب عليها إضافة إلى توفير فرص جديدة للاستثمار خارج قطاع الهيدروكربون.

الشكل 2-9: ارتباط تغيرات الناتج (مؤشر)



ملاحظة: الناتج مقاس بالأسعار الثابتة  
المصدر: تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرات جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 17 و18 يوليو 2011 (http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm).

الشكل 2-10: التضخم العام والأساسي (%)



ملاحظة: التضخم الأساسي يساوي التضخم العام بعد استبعاد فئات المواد الغذائية والإيجار والمرافق العامة. المصدر: تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى بيانات من قطر لتبادل المعلومات في جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 29 سبتمبر 2011. (http://www.qsa.gov.qa)

والقطاعات الأخرى مما يظهر الاعتماد المتبادل فيما بينهما (الشكل 2-9). ثانياً: إن الارتباطات غير المباشرة أيضاً ليست قليلة الأهمية. فلا يزال الإنفاق العام الذي يمول معظم الاقتصاد المحلي يعتمد اعتماداً شديداً على إيرادات الهيدروكربون (انظر الحسابات المالية أدناه). ثالثاً: إن استثمارات دولة قطر المدهشة في إنتاج الهيدروكربون إضافة إلى البنية التحتية اللازمة لدعم الاقتصاد والمجتمع بصورة عامة تفسر ارتفاع مستوى نشاط قطاع البناء.

### الأسعار

#### أسعار المستهلك

هبطت أسعار المستهلك السنوية بمقدار 2.4% عام 2010 نسبةً إلى عام 2009 (الشكل 2-10) وذلك بشكل أساسي على خلفية تراجع إيجار العقارات السكنية الذي نجم عن ارتفاع سريع في العرض وطلب بطيء في سوق العقارات. إن تراجع الأسعار في المكون العقاري لمؤشر أسعار المستهلك كان أكبر من الارتفاع في المكونات الأخرى مثل أسعار المواد الغذائية، التي ارتفعت بنسبة 2.0%، وأسعار النقل والاتصالات والسلع المنزلية والخدمات الصحية الطبية



التي شهدت ارتفاعاً طفيفاً.

إن إلقاء نظرة على التضخم قد يفيد في فصل تأثيرات العرض القريبية المدى عن تأثيرات الطلب الأساسية البعيدة المدى – أي عزل معدل التضخم ”الأساسي“ عن معدل التضخم ”غير الأساسي“. وتعتبر أسعار المواد الغذائية والمرافق العامة والإيجارات السكنية من بين مكونات سلة أسعار المستهلك الأكثر تقلباً، واستبعادها يجعل معدل ”التضخم الأساسي“ يصل إلى 2.2% عام 2010.

وبما أن الريال القطري مرتبط بالدولار الأمريكي (الإطار 2-6 أدناه) فإن تغيرات أسعار صرف الدولار تؤثر أيضاً على مسار الأسعار المحلية في قطر. فقد ساهم انخفاض سعر صرف الدولار الفعلي بنسبة 4.4% عام 2010 في ارتفاع التضخم الأساسي، بيد أن الطلب المحلي المكبوح ساعد على إبقاء ارتفاع الأسعار المحلية تحت السيطرة.

### أسعار المنتج

أطلق جهاز قطر للإحصاء لأول مرة في شهر يونيو عام 2010 مؤشراً خاصاً لأسعار المنتج التي تعبر عما يتقاضاه المنتجون المحليون ثمناً لإنتاجهم (الصافي بدون الضرائب والدعم) (الإطار 2-4). وكانت أسعار المنتج –خلافاً لأسعار المستهلك– قد ارتفعت عام 2010 ارتفاعاً كبيراً (الشكل 2-11)، حيث تأثرت أسعار السلع التي تنتجها دولة قطر بشدة نتيجة الأوضاع السائدة في الأسواق العالمية. وأدى الانتعاش في الطلب العالمي على السلع مدفوعاً بالنمو القوي في الأسواق الناشئة إلى ارتفاع أسعار السلع العالمية عام 2010.

### أسواق الأصول: الأسهم والعقارات

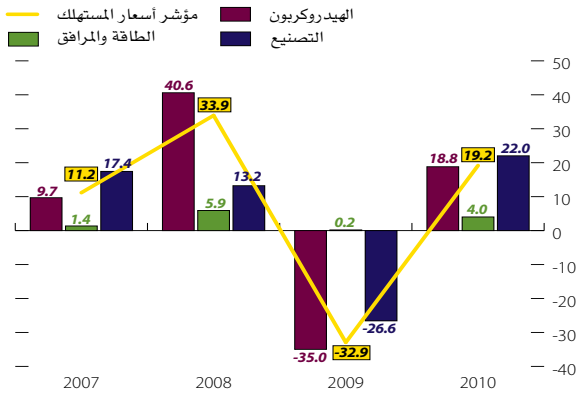
**البورصة القطرية:** وهي المنبر المخصص لتداول الأسهم المحلية. وقد ارتفع مؤشر البورصة القطرية، وهو مؤشر الأداء للمقارنة بين عشرين سهماً (الإطار 2-5)، بمعدل 19.0 نقطة مئوية خلال عام 2010، وهذا ما يجعله الأفضل أداءً في المنطقة (الشكل 2-12). وقد نجم هذا الارتفاع الكبير بشكل أساسي عن الأداء الجيد للمصارف القطرية (والتي استفادت من الدعم الحكومي الذي عزز ميزانياتها) والتي لها الحصة الكبيرة في مؤشر البورصة.

واتخذ مؤشر البورصة القطرية مساراً قريباً جداً من مسار مؤشر ”S&P Global 100“ عام 2010. فالمكاسب القوية في النصف الأول من عام 2010 أعقبها أداء أكثر رصانة في النصف الثاني (الشكل 2-13). وكانت أسعار الأسهم على الصعيد العالمي عام 2010 قد حظيت بالدعم نتيجة المستويات المنخفضة وغير المسبوقة لمعدلات الفائدة.

وتصنف وكالة ”MSCI“ حالياً البورصة القطرية ”بالسوق الريادية“. وتسعى هذه البورصة إلى تصنيفها ”سوقاً ناشئة“ لمساعدتها على تطوير السوق المالية المحلية، وبصورة خاصة لجذب الأموال المؤسساتية المستقرة والطويلة الأجل.

ولتحقيق هذا الهدف تواصل البورصة القطرية إدخال التحسينات

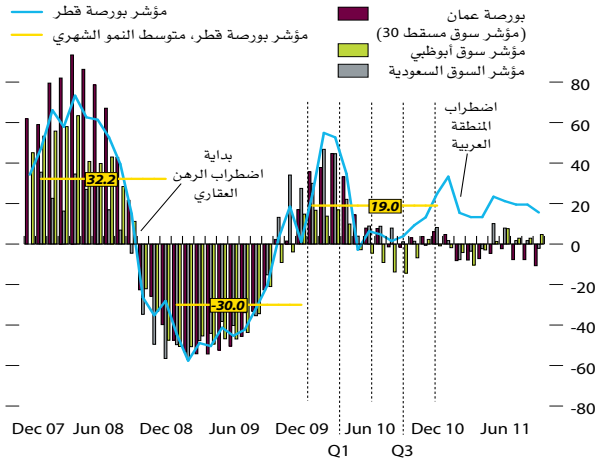
الشكل 2-11: تغيرات أسعار المنتج ومكوناته (%)



المصدر: تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى نشرة جهاز قطر للإحصاء بتاريخ 20 أبريل 2011.

الشكل 2-12: بعض مؤشرات أسعار أسهم مجلس التعاون الخليجي

(التغير على أساس سنوي، %)



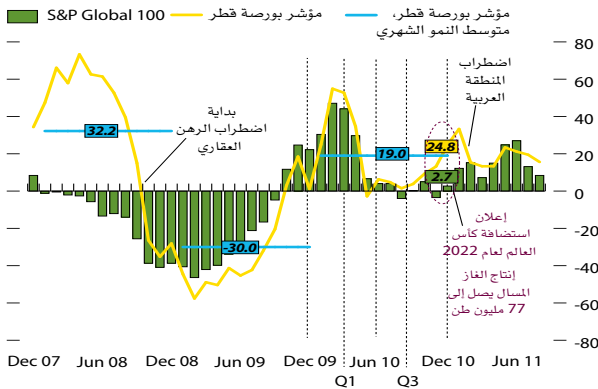
المصدر: البورصة القطرية

(/http://www.qe.com.qa/pps/qe/qe%20english%20portal/Pages/Home)

وقاعدة بيانات «CEIC»، بتاريخ 29 سبتمبر 2011.

الشكل 2-13: مؤشر البورصة القطرية مقابل S&P Global 100

(التغير على أساس سنوي، %)



المصدر: البورصة القطرية

(/http://www.qe.com.qa/pps/qe/qe%20english%20portal/Pages/Home)

وقاعدة بيانات «CEIC»، بتاريخ 29 سبتمبر 2011.



#### الإطار 2-4: مؤشر أسعار المنتج

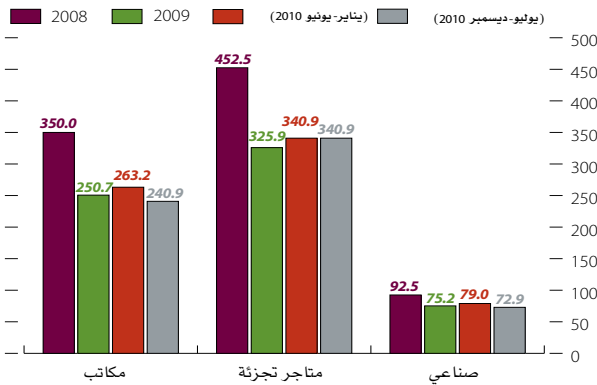
مؤشر أسعار المنتج الذي وضعه جهاز قطر للإحصاء هو مؤشر جديد ربع سنوي يقيس أسعار الإنتاج في قطاعات التعدين والكهرباء والمياه والصناعة (انظر الشكل ضمن هذا الإطار). فمنذ عام 2010 والجهاز يجمع المعطيات عن هذه الأسعار كل ثلاثة أشهر من خلال مسح للمؤسسات العاملة في هذه القطاعات.

يقيس هذا المؤشر من حيث المبدأ أسعار جميع السلع والخدمات التي يبيعها أو يشتريها المنتجون لأجل التصدير أو السوق المحلية. وهو يأخذ أسعار أول تداول والتي تشمل السلع الجاهزة والوسيلة إضافة إلى المواد والسلع الأولية.

ومؤشر أسعار المنتج في دولة قطر هو مؤشر يعتمد على الإنتاج ويقيس أسعار السلع المباعة وبالتالي يختلف عن مؤشر أسعار المستهلك الذي يقيس الأسعار التي يدفعها المستهلك النهائي.

والفترة الأساس لمقارنة الأسعار هي متوسط أسعار 2006 وعوامل التثقل تعبر عن الأهمية النسبية لكل مجموعة من المنتجات وكل نوع من الصناعة في ذلك العام. وحيث أن أنماط الإنتاج قد شهدت بعض تغيرات ملحوظة منذ ذلك التاريخ فإن جهاز قطر للإحصاء يخطط لمراجعة عوامل التثقل قريباً.

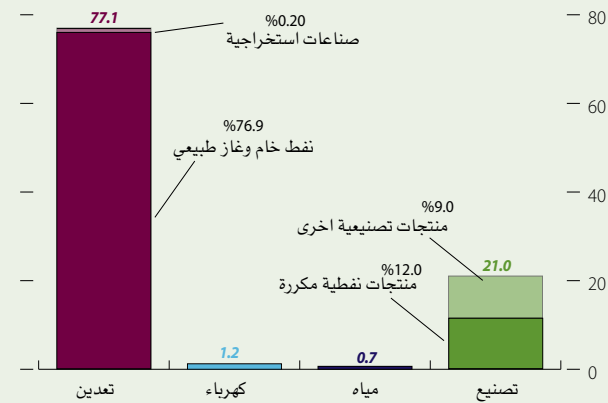
الشكل 2-14: أسعار الإيجارات العقارية (ريال قطري لكل متر مربع شهرياً)، الدوحة



ملاحظة: أسعار الإيجارات هي الوسطي بين الحد الأدنى والحد الأعلى.

المصدر: شركة مراقبة الأعمال الدولية (Business Monitor International)، التقرير العقاري القطري، أعداد مختلفة.

#### مؤشر أسعار المنتج: عوامل تثقل مجموعات الصناعة (%)



المصدر: جهاز قطر للإحصاء (http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm).

الفنية، من ضمنها الانتقال إلى محرك تداول جديد (منصة التداول العالمية "Universal Trading Platform") ومراجعة معايير الانضمام إلى مؤشر البورصة. وتجري حالياً دراسة تخفيف القيود على الملكية الأجنبية (وهي الآن 25% بموجب قانون الشركات لعام 2002).

**العقارات:** برز الضعف في سوق العقارات المحلية عام 2009، واستمرت زيادة العرض في مختلف قطاعات السوق العقاري عام 2010 (الشكل 2-14). وقد شهد مؤشر الإيجار المتفرع عن مؤشر أسعار المستهلك (الذي يبرز تغيرات سوق الإسكان) تراجعاً عام 2010.

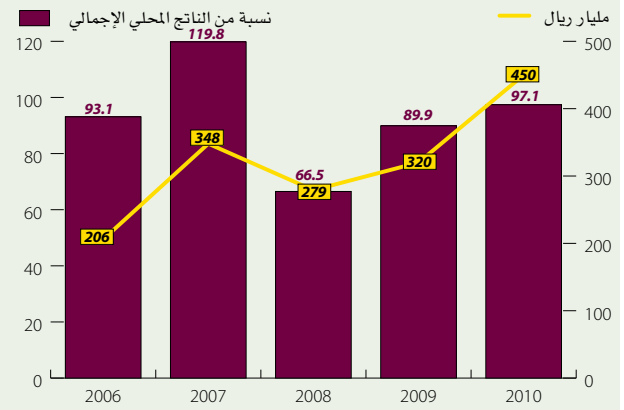
#### معدلات الفائدة والعرض النقدي والائتمان

في ظل ضعف نمو الائتمان المحلي وتدني مستوى التضخم، قام مصرف قطر المركزي بتخفيض معدلات الفائدة لديه من 2%

### الإطار 2-5: مؤشر البورصة القطرية

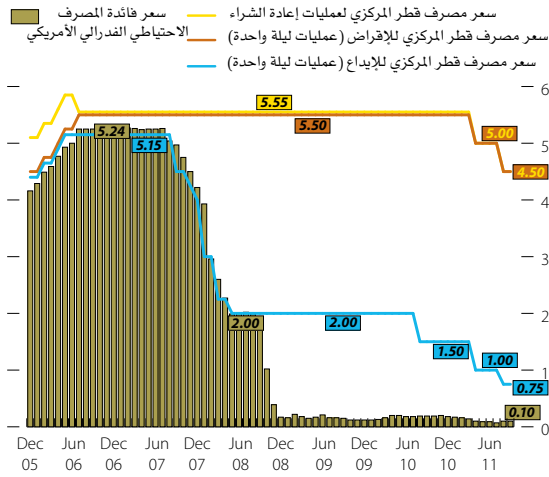
بلغ إجمالي حجم الرساميل في بورصة قطر 450 مليار ريال قطري في ديسمبر 2010، أي ما يعادل 97.1% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (انظر الشكل ضمن الإطار). وأدرجت هذا العام شركة جديدة في البورصة فأصبح مجموعها 43 بعد أن كان 36 شركة عام 2006. ويضم مؤشر بورصة قطر 20 شركة تحتل البنوك فيها الوزن الأكبر (48%) تليها الشركات ذات الصلة بالخدمات (39.7%)، وتتوزع الشركات على أربعة قطاعات: خدمات (22 شركة)، مصرفية ومالية (9)، صناعية (7) وتأمينية (5).

### حجم السوق في نهاية العام (% من الناتج المحلي الإجمالي)



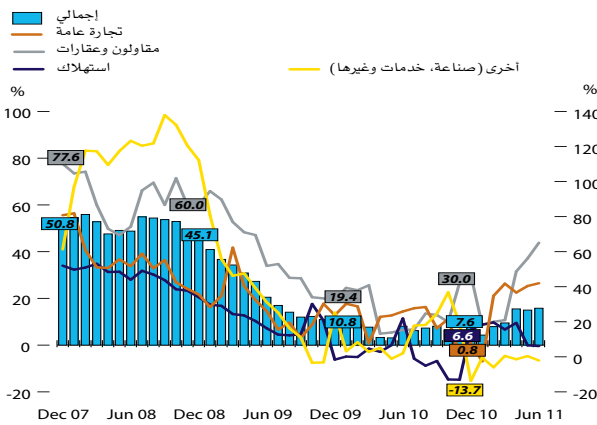
المصدر: البورصة القطرية (http://www.qe.com.qa/ppls/qe/qe%20english%20portal/Pages/Home). وقاعدة بيانات (CEIC)، بتاريخ 28 يونيو 2011.

### الشكل 2-15: معدلات الفائدة في السياسات (% في السنة)



المصدر: النشرة الإحصائية ربع السنوية لمصرف قطر المركزي بتاريخ آذار 2011، قاعدة بيانات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (http://www.federalreserve.gov/datadownload/). وقاعدة بيانات «CEIC»، بتاريخ 4 أغسطس 2011.

### الشكل 2-16: نمو ائتمان المصارف التجارية المقدم إلى القطاع الخاص (على أساس سنوي، %)



المصدر: النشرة الإحصائية ربع السنوية لمصرف قطر المركزي بتاريخ آذار 2011، وقاعدة بيانات «CEIC»، بتاريخ 2 أغسطس 2011.

إلى 1.5% في سبتمبر 2010 (الشكل 2-15)، مما جعله أقل جذباً لفوائض أموال البنوك التجارية، وشجعهم بالتالي على البحث عن استخدامات بديلة، من بينها زيادة الإقراض للقطاع الخاص. وفي خطوة أخرى لتحفيز الائتمان المحلي، قام المصرف المركزي بتخفيض معدلات التسليف والإيداع لديه في مايو 2011 مما أدى إلى تضيق الفرق بين معدلات الفائدة بالدولار الأمريكي والريال القطري التي ظهرت في الفترة 2008-2009 (الإطار 2-6).

وقد بقيت أوضاع السيولة في البنوك التجارية قوية عام 2010 مع تسارع نمو الودائع الخاصة لتصل إلى 30.9%. كما ازدادت ودائع الشركات بنسبة 32.1% وعلى خلاف ذلك فقد إقراض البنوك التجارية للقطاع الخاص بريقه عام 2010 مسجلاً نسب نمو سنوية هزيلة تقارب 7.6% (الشكل 2-16).

لقد أثر النمو الضعيف للائتمان على كل من العرض والطلب. فأنظمة الإقراض الصارمة والقيود المشددة على إدارة مخاطر الائتمان ومساعي الالتزام بمعايير بازل 2 بخصوص الرأسمال حذت من الإقراض. ويمكن أن تكون أجواء عدم اليقين الاقتصادي السائدة قد ساهمت في كبح الطلب على الائتمان.

ومع ذلك نما الائتمان المقدم للقطاع العقاري بنسبة 30% (سنوياً) عام 2010. أما الائتمان المقدم لبقية القطاع الخاص فقد كان أكثر تباطؤاً بكثير (ترجع في الصناعة والخدمات بنسبة 13.7%) من

## الإطار 2-6: السياسة النقدية ومعدلات الفائدة (2008-2009)

إن المعدل الأساسي في سياسة المصرف المركزي هو معدل التسليف لليلة واحدة في مصرف قطر المركزي. والمصارف التجارية مضطرة لاستخدام هذا المعدل كمرجع في تسعير تسليفاتها غير أنها تتمتع بهامش حرية أكبر في وضع معدلات الفائدة على الإيداع. كما استخدم مصرف قطر المركزي سعر الفائدة الخاص به على الودائع لليلة واحدة، وناذة إعادة الشراء، وشهادات الإيداع بالإضافة إلى جملة متنوعة من التدابير التنظيمية (من ضمنها شروط نسبة الاحتياطي على الودائع لدى المصرف المركزي والأنظمة الخاصة بنسب القروض إلى الودائع) بغية التأثير على أوضاع السيولة والإقراض الداخلية.

إن ربط الريال بالدولار الأمريكي والحساب الرأسمالي المفتوح كلها أمور تحد من قدرة قطر على اتباع سياسة نقدية مستقلة. فالقرارات الخاصة بمعدلات الفائدة يجب أن تتخلى عن أولوية المحافظة على سعر الصرف بين الريال والدولار المحدد في عام 1980 (3.64 ريال قطري = 1 دولار). لذلك يجب أن تسير معدلات الفائدة بالريال القطري خطوة بخطوة مع معدل التسليف الأساسي في الولايات المتحدة – سعر الفائدة على ودائع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي – لضمان الاستقرار في سوق القطع الأجنبي (الشكل 2-15 أعلاه).

وفي عامي 2007 و2008 خفض المصرف الاحتياطي الفيدرالي هذا المعدل إلى مستويات متدنية غير مسبوقه في مسعى لاحتواء الاضطرابات المالية والاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي. وارتفع التضخم في أسعار المستهلك في دولة قطر بسرعة إلى مستويات ثنائية الرقم. مما عنى أنه يتوجب على مصرف قطر المركزي عند تحديد أسعار الفائدة، الموازنة بين الهدفين المتلازمين المتمثلين في دعم استقرار العملة وتخفيض الضغوط التضخمية الداخلية.

وقام مصرف قطر المركزي عام 2008 بتخفيض معدلات الفائدة على الودائع مقتفياً المسار الهابط لأسعار الفائدة على ودائع المصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، مما ساعد على استقرار أسواق الصرف. وأبقى المصرف على سعر الفائدة على التسليف دون تغيير (حتى نيسان 2011)، مما ساعد على احتواء النمو الائتماني الداخلي والتضخم. كما ساهم توسع هوامش الربح في زيادة أرباح البنوك. وعلى خلفية الانخفاض السريع للتضخم بدأت معدلات الفائدة الحقيقية على الإقراض ترتفع بسرعة.

وفي عام 2009 عمد المصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى تخفيض آخر لمعدلات الفائدة على ودائع البنوك لديه، في حين أن مصرف قطر المركزي حافظ على سعر الفائدة على الودائع عند 2%. بحلول ذلك الوقت، تبددت تماماً المخاوف من إن يؤدي التمايز في أسعار الفائدة على الودائع إلى جذب تدفقات رأسمالية ضخمة للاستفادة من فروقات معدل الفائدة وتحقيق الأرباح: حيث أن البنوك والمؤسسات المالية الدولية كانت تخفض درجة تعرضها للمخاطر من خلال وقف تمويل أنشطة المضاربة التي تهدف إلى الاستفادة من فروقات معدلات الفائدة.

جهته بقي الائتمان المقدم للقطاع العام قوياً بزيادة قدرها 38.4%.

ولا تزال نسب القروض المتعثرة في القطاع المصرفي متدنية ولها ما يكفي من مؤونات في حال التعثر. كما لا يزال المركز المالي للمصارف في دولة قطر قوياً (الجدولان 2-1 و2-2).

الجدول 2-1: مؤشرات أداء المصارف - جودة الأصول (%)

2010	2009	2008	2007	
2.0	1.7	1.2	1.5	القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%)
85.1	84.5	83.2	90.7	مؤونات القروض إلى القروض المتعثرة (%)
1.7	1.4	1.0	1.4	مؤونات القروض إلى إجمالي القروض (%)
1.3	1.3	1.1	1.1	إجمالي المؤونات إلى إجمالي الأصول (%)

المصدر: موقع مصرف قطر المركزي

(http://www.qcb.gov.qa/English/Pages/BanksPerformanceIndicators.aspx)

بتاريخ 4 أغسطس 2011.

الجدول 2-2: مؤشرات أداء المصارف - كفاية رأس المال (%)

2010	2009	2008	2007	
11.1	11.5	11.0	11.5	المستوى الأول من رأس المال إلى إجمالي الأصول (%)
15.0	15.0	15.1	12.2	المستوى الأول من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (%)
16.1	16.1	15.5	13.5	رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (%)
1.3	1.2	1.0	0.6	القروض المتعثرة إلى رأس المال (%)

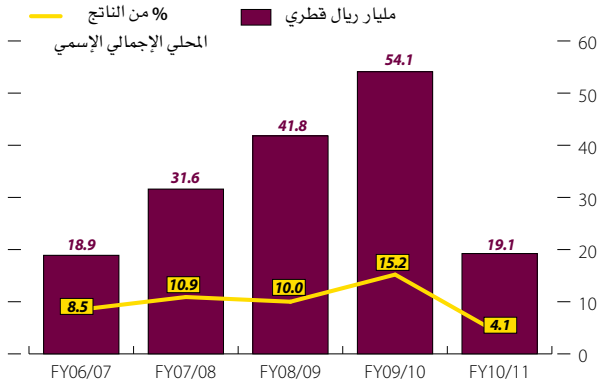
المصدر: موقع مصرف قطر المركزي

(http://www.qcb.gov.qa/English/Pages/BanksPerformanceIndicators.aspx)

بتاريخ 4 أغسطس 2011.

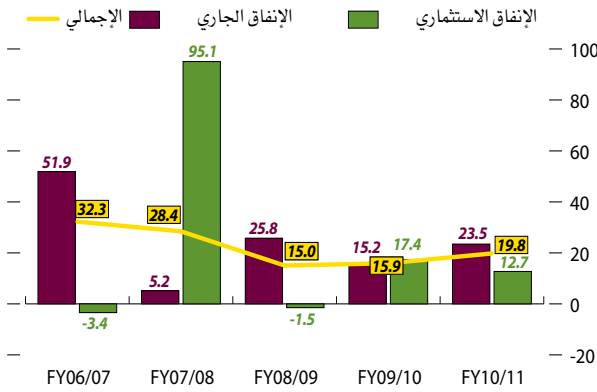
## حسابات المالية العامة

الشكل 2-17: الميزان المالي العام



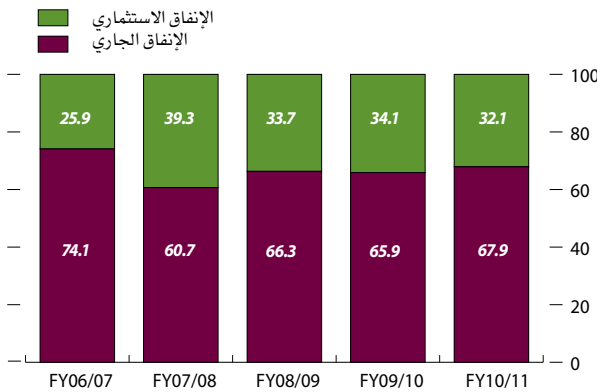
ملاحظة: معطيات السنة المالية 2011/2010 هي معطيات أولية.  
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية والنشرة الإحصائية ربع السنوية لمصرف قطر المركزي، مارس 2011.

الشكل 2-18: نمو الإنفاق الحكومي (%)



ملاحظة: معطيات السنة المالية 2011/2010 هي معطيات أولية.  
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية والنشرة الإحصائية ربع السنوية لمصرف قطر المركزي، مارس 2011.

الشكل 2-19: تركيبة الإنفاق الحكومي (% من الإجمالي)



ملاحظة: معطيات السنة المالية 2011/2010 هي معطيات أولية.  
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية والنشرة الإحصائية ربع السنوية لمصرف قطر المركزي، مارس 2011.

حققت الحكومة القطرية في السنة المالية 2011/2010 (1 أبريل 2010 حتى 31 مارس 2011) فائضاً إجمالياً (الإيرادات الحكومية ناقصاً مجموع الإنفاقين الجاري والاستثماري) قدره 19.1 مليار ريال قطري (الشكل 2-17)، أي ما يعادل 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وإلى ذلك فقد أدت الضغوط على الإيرادات الحكومية، مصحوبة بزيادة الإنفاق، إلى تقليل نسب فوائض الموازنة المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي عن مستواها التثنائي الرقم في السنوات السابقة.

### الإنفاق الحكومي

تظهر المعطيات الأولية عن السنة المالية 2011/2010 زيادة قدرها 19.8% في مجمل الإنفاق الحكومي قياساً بالسنة المالية السابقة (الشكل 2-18). فقد شهد الإنفاق الجاري نمواً بنسبة 23.5% تجسد في إنفاق متزايد على الرواتب والأجور (قبل زيادة رواتب القطريين العاملين في القطاع الحكومي في شهر سبتمبر عام 2011) وغيرها من النفقات الجارية، ومن ضمنها الإنفاق على الدفاع المدني والمنح المقدمة للمؤسسات الأجنبية والمساعدات التنموية الخارجية.

أما الإنفاق الاستثماري فقد ارتفع في السنة المالية 2011/2010 بمعدل 12.7% وهو يعزز الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية – بصورة أساسية في الإسكان والمرافق العامة والاتصالات والصحة والتعليم. وعلى الرغم من أن هذا البند يستهلك قدراً كبيراً من الموارد إلا أن الموازنة رصدت الكم الأكبر من مواردها للإنفاق الجاري (الشكل 2-19).

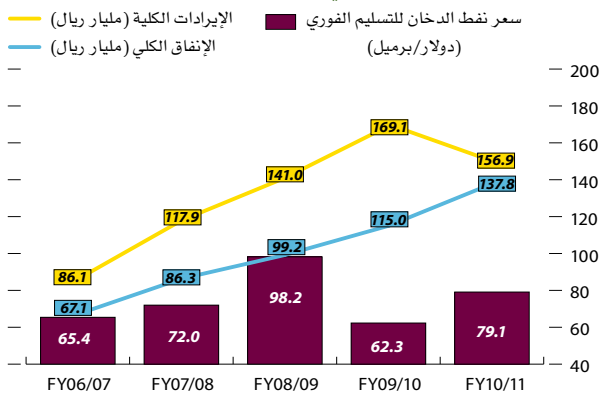
### الإيرادات الحكومية

تتبع الإيرادات الحكومية على العموم التغيرات في أسعار المنتجات الهيدروكربونية وحجم صادراتها (الشكل 2-20). وقد شهدت السنة المالية 2011/2010 تباطؤاً في نمو الإيرادات الحكومية قياساً بالسنة المالية السابقة (الشكل 2-21). وهبط الدخل الاستثماري (الأرباح المحولة من شركة قطر للبترول بشكل أساسي) بنسبة 33%. كما هبطت الإيرادات الضريبية (ضريبة الدخل التي تدفعها الشركات الأجنبية وهي المكون الضريبي الأساسي) بنسبة 29.2%. (في مطلع عام 2010 قامت قطر بتبسيط أنظمتها الخاصة بضريبة الشركات وبت المستثمرون الأجانب يخضعون لضريبة ثابتة بمعدل 10% من الأرباح).

تمثل إيرادات المنتجات الهيدروكربونية (الغاز والنفط) المصدر الرئيسي لدخل الحكومة (الشكل 2-22)، وقد ازدادت بمعدل 18.2% في السنة المالية 2011/2010 عن السنة المالية السابقة بفضل زيادة الكميات والأسعار. ويخضع نشاط قطاع الهيدروكربون إلى ترتيبات ضريبية مستقلة عن باقي فروع الاقتصاد.

وعلى الرغم من أن الميزان المالي العام حقق فوائض مستمرة في السنوات المالية الخمس حتى 2011/2010 إلا أن ميزان حساب القطاعات غير النفطية يعاني من عجز دائم (الشكل 2-23). (يحسب الميزان الأخير بطرح إيرادات النفط والغاز من مصادر الدخل الحكومية).

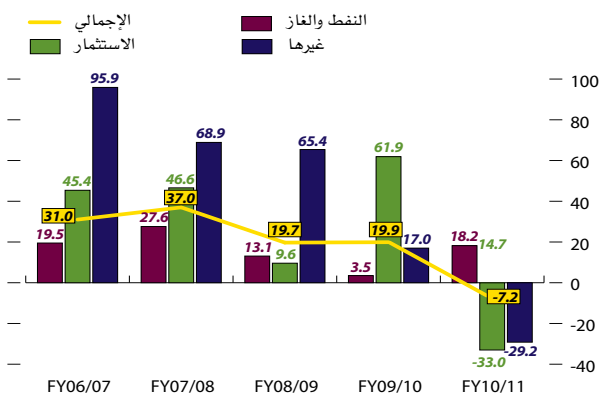
الشكل 20- الإنفاق الحكومي، الإيرادات الحكومية، أسعار النفط



ملاحظة: معطيات السنة المالية 2011/2010 هي معطيات أولية.

المصدر: وزارة الاقتصاد وكالة معلومات الطاقة الأمريكية - تقرير أسبوعي حول حالة النفط ([http://www.eia.gov/oil\\_gas/petroleum/data\\_publications/](http://www.eia.gov/oil_gas/petroleum/data_publications/)) weekly\_petrolium\_status\_report/wpsr.html بتاريخ 15 يونيو 2011.

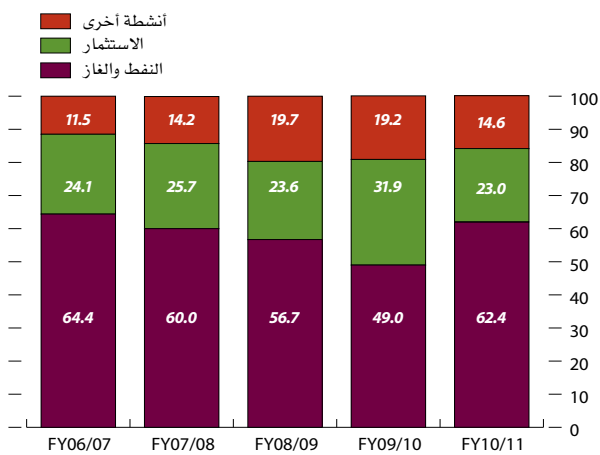
الشكل 21- نمو الإيرادات الحكومية (%)



ملاحظة: معطيات السنة المالية 2011/2010 هي معطيات أولية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية والنشرة الإحصائية ربع السنوية لمصرف قطر المركزي، مارس 2011.

الشكل 22- تركيبة الإيرادات الحكومية (% من الإجمالي)



ملاحظة: معطيات السنة المالية 2011/2010 هي معطيات أولية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية والنشرة الإحصائية ربع السنوية لمصرف قطر المركزي، مارس 2011.

ويعطي ميزان الأنشطة غير الهيدروكربونية فكرة عن أهمية تنوع مصادر الإيرادات. ففي السنة المالية 2011/2010 سجل هذا الميزان عجزاً يعادل 17.0% من الناتج المحلي الإجمالي. وبتابع مقياس أكثر صرامة يستثني الدخل الاستثماري الذي يدخل إلى الموازنة مباشرة من نشاط القطاع الهيدروكربوني، يتبين أن العجز وصل تقريباً إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عام 2010.

## الدين

ارتفع حجم إجمالي الدين الحكومي بحدة في السنة المالية 2010/2009 في أعقاب إصدار كمية ضخمة من السندات بالريال القطري، وواصل ارتفاعه في السنة المالية 2011/2010 بعد إصدار كمية أخرى من السندات المحلية في يونيو 2010 ويناير 2011 (الإطار 2-7). وازداد الدين الخارجي أيضاً (الشكل 2-24)، كما تغيرت تركيبة الدين الحكومي وهيكلية عملته خلال السنة المالية 2010-2011، فقد بات الدين بالعملة المحلية يشكل الجزء الأكبر من ديون الحكومة.

تتراوح آجال سداد واستحقاق الدين الحكومي الداخلي الآن بين 3 إلى 10 سنوات. وخلال الفترة من 2012 إلى 2015 سيصبح 77% من الدين الداخلي مستحقاً إضافة إلى 59% من الدين الخارجي.

وكانت وكالة موديز للتصنيف الائتماني قد رفعت من تصنيف دولة قطر للائتمان السيادي في يوليو 2010. ولم تشر المؤشرات الكلية للتحوط من الأزمات كما ذكر تقرير مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي الصادر في مارس-2011، وهو تقييم دوري شامل للاقتصاد القطري- إلى أية مخاطر مالية أو ائتمانية سلبية ذات أهمية في الاقتصاد القطري.

## الميزان التجاري، الصادرات والمستوردات

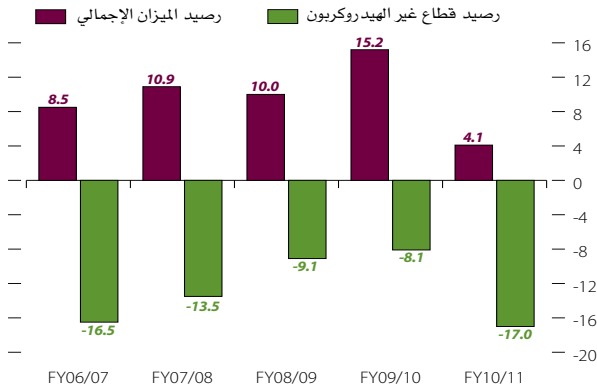
### التجارة

حققت قطر فائضاً تجارياً بقيمة 177.7 مليار ريال قطري أي ما يعادل 38.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010. وتأتي الفوائض التجارية المتحققة في الفترة 2006-2010 تعبيراً عن زيادة إنتاج قطر من المنتجات الهيدروكربونية والاتجاه الصاعد لأسعارها.

وبالاستناد إلى الفائض القوي في الحساب التجاري، حققت قطر فائضاً كبيراً في الحساب الجاري عام 2010 (الشكل 2-25). وكان الفائض التجاري أكثر من كافٍ لتعويض العجز في حسابي الخدمات (21.0 مليار ريال) والدخل (47.1 مليار ريال). ويعود العجز في هذين الحسابين بصورة أساسية إلى تدفق التحويلات المالية إلى الخارج (أرباح وأجور).

وبلغ احتياطي مصرف قطر المركزي من القطع الأجنبي 31.0 مليار دولار نهاية عام 2010 بعد أن كان بحدود 18.7 مليار دولار في السنة السابقة. وقد ساعد كل من فائض الحساب الجاري (16.8%) من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والإقراض الخارجي على رفع

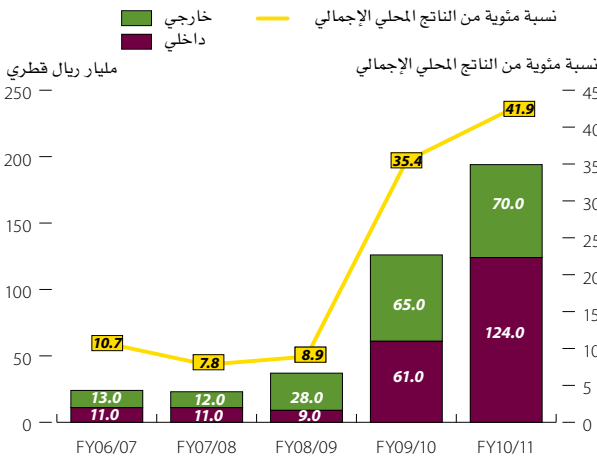
الشكل 2-23: الميزان المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)



ملاحظة: معطيات السنة المالية 2010/2011 هي معطيات أولية.

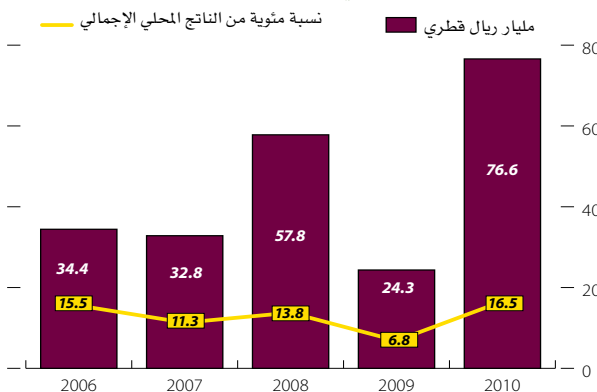
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية والنشرة الإحصائية ربع السنوية لمصرف قطر المركزي آذار 2011.

الشكل 2-24: إجمالي الدين العام



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

الشكل 2-25: الحساب الجاري



ملاحظة: المعطيات عن صادرات 2010 هي معطيات أولية.

المصدر: النشرة الإحصائية ربع السنوية لمصرف قطر المركزي، مارس 2011.

## الإطار 2-7: التطورات النقدية والمالية والمؤسسية (2010)

يناير: اشترى جهاز قطر للاستثمار حصة في البنوك المحلية قدرها 5% وتعاقد 2 مليار دولار، وذلك في إطار حزمة الدعم الحكومي الرابعة لحماية البنوك المحلية من تبعات الأزمة المالية العالمية.

فبراير: أعلنت هيئة مركز قطر للمال أنها تجري مراجعة داخلية كبيرة بحيث يتحول هذا المركز باتجاه دور تنموي أكبر في تعزيز توسع السوق المالية مع تركيز انتقائي أكبر على نشاطاته في إدارة الأصول وإعادة التأمين وتأمين الشركات التابعة الخاصة.

مارس: أعلن مصرف قطر المركزي عن تحضيرات لإطلاق مركز قطر للمعلومات الائتمانية الأول في البلاد (بإشراف عمله في مارس 2011). وسيقوم المكتب بجمع وتوحيد وتبادل المعلومات الائتمانية الهامة عن المقترضين المحتملين في سبيل تحسين الوصول إلى أسواق الائتمان وتقليل المخاطر. وقد أجاز مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة المنظمة لسوق الأوراق المالية) للمصارف الوطنية شراء وبيع الأسهم في بورصة قطر لتدعيم السيولة فيها.

مايو: عدلت بورصة قطر معايير إدراج الشركات في مؤشر الأداء في مسعى لدعم السيولة وضمان الشفافية في تداول الأسهم. واستند المؤشر الجديد إلى الثقل النسبي لكل سهم ويتحدد تبعاً للقيمة السوقية لأسهم الشركة المتاحة للتداول ومتوسط القيمة المتداولة منها يوميا.

يونيو: أصدرت الحكومة سندات بالعملة المحلية بقيمة 10 مليار ريال قطري، قدمت خمسة مليارات منها لخمس مصارف تجارية تقليدية والخمسة الأخرى لأربعة مصارف إسلامية على شكل سندات إسلامية. بعد ذلك أصدر المصرف المركزي سندات أخرى بالعملة المحلية بقيمة 2 مليار ريال قطري.

أغسطس: خفض مصرف قطر المركزي سعر الفائدة على الودائع لليلة واحدة بمعدل 50 نقطة أساس ليصل إلى 1.5% في تغيير هو الأول خلال سنتين. في حين ظلت عدة معدلات رئيسية أخرى (معدل التسليف لليلة واحدة ومعدل إعادة الشراء) بدون تغيير عند 5.5% و5.55% على التوالي. وكانت هذه المرة الأولى منذ مايو 2008 التي يجري فيها المصرف المركزي تغييراً على سعر الفائدة.

سبتمبر: تحولت البورصة القطرية إلى محرك تداول جديد هو «منصة التداول العالمية».

## كمية الاحتياطي.

### الصادرات

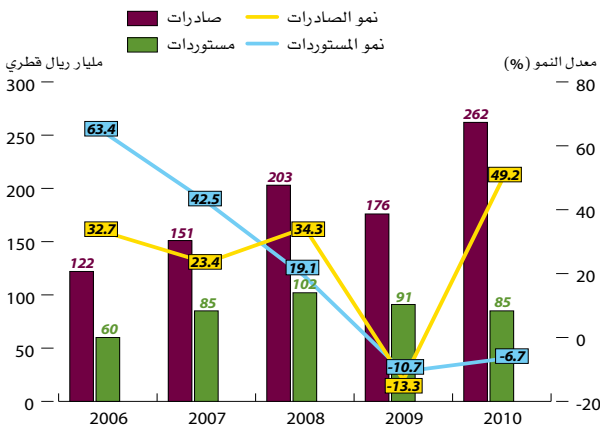
ارتفعت قيمة صادرات النفط والغاز عام 2010 بنسبة 49.2% مقارنة بعام 2009 (الشكل 2-26)، أما من حيث الكمية فقد ازدادت صادرات النفط والغاز بنسبة 48.1%. كما ازدادت إيرادات الصادرات أيضاً بسبب ارتفاع الأسعار، فبموجب عقود الشراء والبيع الطويلة الأجل من الغاز الطبيعي المسال المشحون إلى الأسواق الكبرى، ولا سيما آسيا، ارتبط سعر الصادرات القطرية من الغاز المسال بتغيرات أسعار النفط المقابلة مما ساعد على حماية قطر من انخفاض أسعار سوق التسليم الفوري للغاز الطبيعي عام 2010. (انظر الإطار 5-1 في الجزء الأول)

وظلت إيرادات التصدير الناتجة عن الأنشطة غير المرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالنفط والغاز صغيرة جداً.



## المستوردات

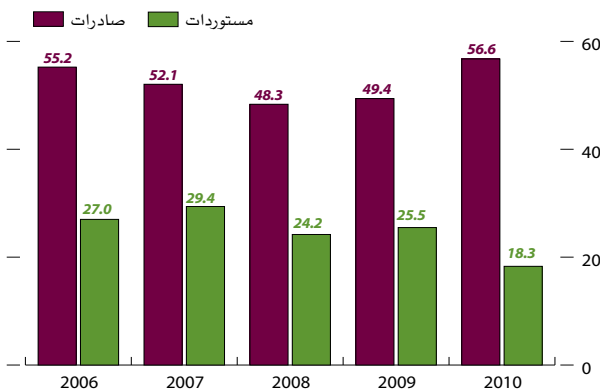
الشكل 2-26: التجارة الإجمالية



ملاحظة: المعطيات عن صادرات 2010 هي معطيات أولية.

المصدر: تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى معطيات مركز تبادل المعلومات في جهاز قطر للإحصاء (<http://www.qix.gov.qa/>)، بتاريخ 25 مايو 2011 والنشرة الإحصائية ربع السنوية لمصرف قطر المركزي، مارس 2011.

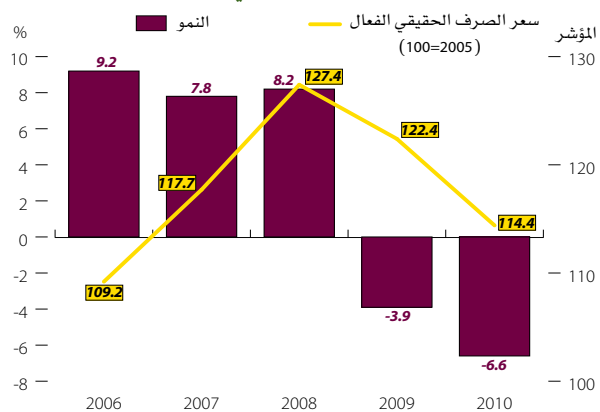
الشكل 2-27: التجارة الإجمالية (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)



ملاحظة: المعطيات عن صادرات 2010 هي معطيات أولية.

المصدر: تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالاستناد إلى معطيات مركز تبادل المعلومات في جهاز قطر للإحصاء (<http://www.qix.gov.qa/>)، بتاريخ 25 مايو 2011 والنشرة الإحصائية ربع السنوية لمصرف قطر المركزي، مارس 2011.

الشكل 2-28: مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعال (100=2005)



المصدر: تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي.

تستورد قطر تقريباً جميع المنتجات الاستهلاكية التي تحتاجها والكثير من المنتجات الصناعية. وقد بلغت فاتورة المستوردات 84.6 مليار ريال عام 2010 (18.3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي تقريباً) وهي تشمل الطلب على المواد والتجهيزات اللازمة لتطوير البنية التحتية ومشاريع النفط والغاز وتلبية احتياجات السلع الاستهلاكية (الشكل 2-27).

## شروط التبادل التجاري وسعر الصرف الحقيقي الفعال

يقدم سعر الصرف الحقيقي الفعال مقياساً لتنافسية إنتاج بلد ما في السوق العالمية. فهو يمثل تغيرات سعر الصرف الاسمي الفعال ويعدله تبعاً لمستويات التضخم المتفاوت بين الدول. وتبين حسابات الأمانة العامة للتخطيط التنموي أن سعر الصرف الحقيقي الفعال في قطر انخفض بنسبة 6.6% عام 2010 بسبب تراجع قيمة الدولار (الذي يرتبط به الريال القطري) أمام عملات شركاء قطر التجاريين الرئيسيين (الشكل 2-28). كما أن انخفاض مستويات أسعار المستهلك في العام نفسه ساهم في تراجع قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعال.

وبالنظر لفترة أطول (2005-2010) يتبين أن سعر الصرف الحقيقي الفعال للريال القطري ارتفع بمعدل سنوي قدره 2.2% مصحوباً بارتفاعات مستمرة في أسعار السلع غير المتداولة. عام 2010 كان سعر الصرف الحقيقي الفعال 14.0% فوق مستواه عام 2005، ومن شأن استمرار ارتفاعه أن يثبط محاولات جعل الاقتصاد أكثر تنافسية وتنوعاً (الإطار 8-2).

### الإطار 8-2: الداء الهولندي

تتصف ظاهرة «الداء الهولندي»، التي تسببت بانخفاض سريع في الصناعة في هولندا بعد اكتشاف احتياطات الغاز الطبيعي فيها في ستينيات القرن الماضي، بصفتين أساسيتين:

أولاً: تحويل الموارد من الصناعة إلى دعم الزيادة في قطاع الغاز المزدهرة.

ثانياً: (وهو الأكثر أهمية) أن الصناعة تفقد تنافسيتها مع ارتفاع تكاليف المدخلات غير المتداولة في أعقاب نمو الإنفاق الممول من إيرادات الغاز. وعندما تبيع الصناعة إنتاجها بالأسعار التي تتحدد في السوق الدولية فإن ارتفاع تكاليف المدخلات يقلل من أرباحها ويضر بالاستثمار.

ومن الناحية الفنية فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال (نسبة سعر السلع غير المتداولة إلى السلع المتداولة) يؤدي إلى إعادة توزيع الموارد لصالح قطاع السلع غير المتداولة (الخدمات بصورة أساسية). وقد كان لهذا التحول تبعاته الضارة لأن الصناعة كانت المصدر الرئيسي لزيادة الإنتاجية في هولندا ومن شأن تراجعها أن يضر بالوفرة في المدى البعيد بعد نضوب الغاز.

لم يقتصر هذا المرض على هولندا، فثمة كثير من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير الموارد الطبيعية وعليها أن تواجه التحديات ذاتها.